

تواصل مدني

العدد ٣٠ | آب / أغسطس ٢٠٢٦

لبنان:

لعنة الجغرافيا والطائفية

حوار مع د. نائلة أبي نادر حول العقل،
الدولة، والرهان على الإنسان

"مرسح" مساحة ثقافية في طرابلس
في مواجهة الصورة النمطية

المنظومة الانتخابية: ثغرات
القانون وجدلية التمديد

تواصل مدني

محتوى العدد

أسرة التحرير

باسل عبدالله

أديب محفوظ

هنادي نصّار

لمى الحاج حسن

زيننا رابعة

التصميم

رحاب ذبيان

تصدر عن

تيار المجتمع المدني

عدد رقم 30

آب / أغسطس 2026

افتتاحية العدد



صفحة 2

حوار مع د. نايلة أبي نادر حول العقل، الدولة، والرهان على الإنسان

أجرى المقابلة: باسل عبدالله وأديب محفوظ وهنادي نصّار

صفحة 3



المنظومة الانتخابية اللبنانية: ثغرات القانون، مأزق الرقابة، وجدلية التمديد

مقالة: أديب محفوظ

صفحة 16



"مرسح" مساحة ثقافية في طرابلس في مواجهة الصورة النمطية

تحقيق: هنادي نصّار - تصوير: زيننا رابعة

صفحة 21



الإنسان في البقاع... بين إجرام العدو وظلم الطائفية

مقالة: لمى الحاج حسن

صفحة 26



الإبادة الحضريّة في جنوب لبنان: استهداف المكان واغتيال الذاكرة الجمعيّة

مقالة: أديب محفوظ

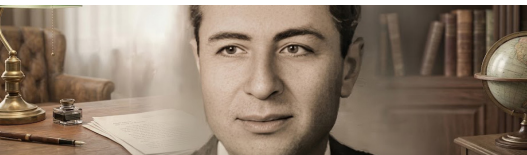
صفحة 28



شكر الله كرم... والحب الخارج عن المؤلف

مقالة: باسل عبدالله

صفحة 30



في تفكيك سرديات الخوف: حوار مع د. نائلة أبي نادر حول العقل، الدولة، والرهان على الإنسان

أجرى المقابلة: باسل عبدالله وأديب محفوظ وهنادي نصار



يمرّ لبنان في هذه اللحظة التاريخية الدقيقة بمنعطفٍ خطير، تتقاطع فيه النيران الخارجية مع التصدعات الداخلية؛ ويقف عنده مصير البلاد، على وقع أزمات مركّبة تضرب ببنان الدولة والمجتمع في آن واحد.

في صدارة هذا المشهد المأساوي، تبرز الكارثة الإنسانية والوطنية الناتجة عن الحرب التي يشنها العدو الإسرائيلي؛ وهي التي تتجاوز الأبعاد العسكرية التقليدية لتحصد البشر، وتلتهم الحجر والعمران، وتحدث دماراً بيئياً طويل الأمد يهدد مقوّمات الحياة من الجنوب وصولاً إلى بيروت.

وفي موازاة هذا العدوان المُدمر، يكشف المشهد الداخلي عن مأزق حاد؛ حيث دقّت الفتنة الأبواب وتضاعفت الانقسامات بين الأفرقاء على الساحة الوطنية، وأسهمت الحرب في تعرية الانكشاف العميق للواقع الاجتماعي والسياسي والطائفي اللبناني، دافعةً بالبلاد نحو التناحر الذي قد يهدد ما تبقى من تماسك في الهوية الجامعة.

وفي سياق التطورات الأمنية وارتفاع الخطاب الطائفي، يأتي الانكسار الدستوري المُتمثل في مسألة التمديد للمجلس النيابي. حيث تَسرّ هذا التمديد بالظروف القاهرة، فشكل انتكاسة كبرى للوكالة الشعبية؛ وأدّى إلى الإبقاء على الطبقة السياسية ذاتها وتأييد الواقع السياسي المأزوم، مع ما يُرافقه من حرمانٍ مُتعمّد للشعب اللبناني من حقه الدستوري والأخلاقي في محاسبة السلطة. وتتعاظم خطورة هذا الحرمان بالنظر إلى أن الولاية المنصرمة كانت حافلة بأحداث مفصلية، وتطورات جسام، ومُنعطقات خطيرة، كان يُفترض أن تشكّل محطةً دوريةً للمساءلة وتجديد النخب!

إنّ الأحداث التي يمرّ بها الوطن اليوم تكشف عن مأزق بنيوي شامل يتجاوز تفاصيل التعطيل الدستوري؛ حيث بات لبنان ضحية حرب همجية تُخاض عليه من قبل العدو الإسرائيلي، ورهينة قرارات ومسارات داخلية مُرتبطة بالخارج، ناهيك عن واقعٍ داخلي مأزوم محكوم بالتناحر الطائفي والتفكك الاجتماعي والتحلل المؤسسي.

إن الأزمة في عمقها ليست مجرد عجز عن إجراء استحقاق أو لجوء إلى تمديد، بل هي انكشاف تاريخي لمنظومة سياسية وثقافية تستسهل تجميد الزمن، وتعميق الانقسامات العمودية، وإلغاء آليات المحاسبة الدستورية والسياسية عند أدقّ المنعطقات المصرية، مما يحرم المجتمع من فرصة مراجعة خياراته وتجديد نخبه. هذا التزامن الفادح بين التدمير الخارجي والتهافت الداخلي يضع فكرة الدولة والهوية الجامعة أمام اختبار وجودي عسير؛ إذ يثبت أن حماية لبنان لم تعد تنفصل عن ضرورة التفكيك الجذري لبنى المحاصصة والولاءات الفرعية، كشرطٍ إلزامي ومستعجل للانتقال من واقع الارتهان والأزمات المؤبدّة إلى رحاب السيادة الحقيقية وبناء الدولة الحاضرة.

تُعَدّ الدكتورة نائلة أبي نادر، أستاذة الفلسفة والباحثة في نقد الفكر الديني والإبيستمولوجيا المعاصرة، من أبرز الأصوات الأكاديمية المشتغلة بمشروع نقدي يهدف إلى تفكيك البنى التراثية وزحزحة المفاهيم الراكدة ومساءلة الأرثوذكسيات المغلقة، متكنةً على أدوات التحليل الإبيستمولوجي والمقاربة التفكيكية؛ وهو ما تجلّى بوضوح في دراستها المرجعية "التراث والمنهج بين أركون والجابري"، وأبحاثها الممتدّة في قضايا التحديث والوعي النقدي. يندرج حوارنا معها في هذا العدد من مجلّة "تواصل مدني" في صلب تلك الانشغالات المعرفية، ليعبر بالفلسفة من برجها النظري إلى الممارسة التحريّة اليومية؛ حيث يُسأل اللقاء إشكاليّة "المستحيل التفكير فيه" كعائقٍ أمام ولادة الفرد والدولة الحديثة، ويشرّح مفارقة "حادثة القشور" في ظلّ الانكفاء القبلي. كما يفكّك الحوار مأزق "النسيان الممنهج" وغياب السردية التاريخية المشتركة، متوقفّاً عند انفصام الذات بين فاعليتها الفردية واستلابها الطائفي، وتواطؤ المناهج التربوية في تعطيل الحس النقدي؛ لنخلص إلى مساءلة الرهان الوجودي للمفكر بين قسوة التفكيك وجسارة الأمل.

انطلاقاً من هذا المسار الفكري الحافل بالمساءلة والبحث، نستهلّ حوارنا بالعودة إلى البدايات والتكوين الأول:

ما الذي دفعك إلى دراسة الفلسفة؟ وما هي ميادين عملك ونشاطك الفكري؟

الفلسفة اختصاص جَذاب بحد ذاته.

لم تكن الفلسفة هذا الخيار الأوّل للتخصّص، كنت أنظر إلى الطب نظرة إنسانية، بخاصة في زمن الحرب التي مرّقت لبنان، وقطّعت أوصاله، فلم تعد خدمة الاستشفاء متوقّرة للجميع بنفس الجودة والاحتراف. كانت دراسة الطب بالنسبة إليّ مساراً لا بدّ منه لخدمة المجتمع المتألّم، وللتعرّف على خفايا وظائف الخلايا والأعضاء في جسد الإنسان. حاولت التقدّم إلى مباراة الدخول، لكن في اللحظة التي كنت أملك فيها طلب الترشّح، وعندما رأيْتُ أن عدداً كبيراً قد تقدّم بالترشّح قبلي، انتابني

شعور عميق جعلني أتيقّن أن مكاني ليس هنا، والدور الذي أريد أن أقوم به في مجتمعي ليس في هذا الحقل. فور الانتهاء من ملء الطلب، سألت والدي الذي كان يرافقني يوم ذاك أن يذهب معي إلى كلية الآداب في الجامعة اللبنانية. قرّرتُ أن أستجيب لعطش السؤال عن الحقيقة الذي كان غالباً ما يؤرقني. فاخترتُ أن أتخصّص بالفلسفة، وبدأت مع هذا الخيار رحلتي في عالم الفكر.

لحظتُ، فيما بعد، أن الفلسفة بالنسبة إليّ كانت شغلي الشاغل من حيث لا أدري، فمسألة الموت كانت تؤلمني جدّاً، نحن الجيل الذي عاش الحرب، ورأى مشاهد القتل والدماء والألم والتوايبت التي تمّ لفّها بالأعلام، وسمع صراخ الأمهات الثكالي والأرامل. كنت دائماً أتساءل عن جوهر الموت، وكان هذا السؤال يؤرقني جدّاً. كنت أخشى على الذين أحبه من الموت. دفعني هذا القلق إلى دخول عالم الفلسفة. وعندما بدأت بدرس هذا الاختصاص، اكتشفت أنني وجدت ما كنت أبحث عنه، بل وجدت نفسي.

بعد أن حزتُ على الإجازة بالفلسفة درستُ اللاهوت المسيحي، وبدأتُ بتدريس التعليم الديني. أوّل ما سحت لي الفرصة لتدريس الفلسفة بدأتُ مسيرتي مع التعليم في المدارس الخاصة وفي المدرسة الرسمية. بعد نيل شهادة الدكتوراه قمّت بتدريس الفلسفة في كلية الآداب في الجامعة اللبنانية، وذلك منذ العام الأكاديمي 2006-2007.

هموم الجامعة، ونضال أساتذتي فيها، أمورٌ دفعتني إلى الالتزام بالعمل النقابي منذ بداية التفرّغ، أي في العام 2008. انتسبتُ من دون تردّد إلى رابطة الأساتذة المتفرّغين في الجامعة اللبنانية من أجل متابعة مسيرة المناضلين الذين سبقوني في الدفاع عن حقوق الأساتذة.

للأسف، نحن في الجامعة اللبنانية جزء من المؤسسات العامة، والتعاطي معها، كما تعلمون، يخضع لعوامل عدّة ليست دائماً لمصلحة الجامعة وأهلها. فنحن دائماً نطالب بتحسين وضع الأساتذة الذي سينعكس إيجاباً على الأداء بشكل عام. لكن، وبعد أن مضت عقودٌ وعقودٌ من النضال، لاحظنا أن ما نصل إليه بعد طول معاناة، هو ما كان يجب أن يطبّق من دون معاناة. فالجهد المبذول هو لتحصيل الحد الأدنى من الأمان الوظيفي، وليس من أجل تعديل القانون أو تحسين أحوال الجامعة وأهلها، وهذا أمر مؤلم جدّاً. عدا عن أنّ لدينا زملاءً متعاقدين بالساعة، يتقاضون رواتبهم كل سنتين مرّة، وهم محرومون من الاستقرار الوظيفي، وما يترتّب عنه من حقوق. نسعى بجهدٍ لكي نصل إلى النقطة التي ينطلق منها غيرنا في الجامعات الأخرى، أي أن العمل النقابي بات لتحقيق ما هو بديهي ويجب أن يطبّق من دون انتظار.

لا داعي للتذكير هنا بأنّ الجامعة اللبنانية قضية وطنية، وهي تعني شريحة كبيرة من المجتمع. إنها تؤمّن خدمة راقية للأجيال القادمة، وتلعب دوراً رئيسيّاً في إعداد الشباب لسوق العمل. توفّر خدمة التعليم المجاني وتساهي بين جميع المواطنين. من هنا يأتي واجب العمل على حمايتها ودعمها والوقوف إلى جانب أهلها.

كذلك، اخترت أن أنشط في المجال الثقافي، فانتسبتُ إلى عضوية الحركة الثقافية في أنطلياس. حالياً أنا في الهيئة الإدارية، وسابقاً كنت



د. نايلة أبي نادر

أميناً عاماً فيها. كما أتي عضو في مجلس أمناء مؤسسة "تكوين الفكر العربي" في مصر. أنشر على موقعها الإلكتروني مقالات ودراسات حول الفكر العربي المعاصر وقضاياها بشكل عام. كما أشارك في محاضرات ومنتديات ثقافية تُنظمها المؤسسة.

بالإضافة إلى ذلك، ألبّي، من وقتٍ إلى آخر، الدعوات التي تصلني إلى ندوات ومحاضرات متنوّعة خارج لبنان حول مواضيع من أهمها الأنسنة في الإسلام، والحوار الإسلامي المسيحي، والفكر النقدي، آخرها كان في جامعة Notre Dame University في روما. كما أتي لبيت دعوات مختلفة إلى مصر والمغرب والأردن للمشاركة في مؤتمرات علميّة وثقافيّة متنوّعة.

هل تشعرون من خلال تجربتك أنّ من بين الناس من يحمل في شخصيته خصائص معيّنة تجعله على استعداد أكبر لدراسة الفلسفة، أم أنّ أيّاً كان يمكنه خوض غمار هذا المجال؟

كلّ إنسان لديه سؤال عن جوهر الحياة والموت، أو سؤال حول ماهيّة الحب والحرية، أو سؤال حول بنية المجتمعات وركائزها، أو سؤال حول السياسة والحكم وإدارة شؤون الناس، بإمكانه أن يتوجّه نحو الفلسفة.

الفلسفة حقلٌ واسع جدّاً. واليوم، عندما يتخصّص طالب في العلوم السياسية أو العلوم الاجتماعية أو في علم النفس أو في الأدب، يلحظ أن هناك دائماً نظرة فلسفية للأمور التي يدرسها. الشهادة التي تمنحها الدولة اللبنانية وغيرها من الدول اسمها PhD أي Philosophy degree بالأدب أو بالرياضيات إلخ... هذا يعني أن يقوم الطالب بفعل تفلسف حول موضوعٍ ما أو إشكاليّة ما في السياسة أو القانون أو الفن، أو الشعر، أو الأدب... الفلسفة هي فعل تفكير عميقٍ في أيّ موضوع يمكن أن يهمّ أيّ إنسان. هذا التفكير له بعدٌ نقديّ يمكنه من الإحاطة بالرأي والرأي المختلف في الوقت عينه.

من يدخل مجال الفكر والفلسفة عادة ما يواجه صعوبات في مجتمعنا ويعيش معاناة الوعي والشك أحياناً في كل ما يدور حوله، ماذا تخبرينا عن تجربتك وشكّك و"معاناتك" إن صحّ التعبير؟

الشك هو رفيق الدرب المعرفيّ، وهو المحفّز على المزيد من البحث، وعدم الاستسلام. الشكّ هو الذي يفتح فينا الوعي بجهلنا، بضخامة هذا الجهل واتّساعه. المهم هنا هو كيف نبحت كي نجد الجواب الذي يُقنعنا في مرحلة معيّنة من عمرنا أو من تكويننا المعرفيّ. في كلّ مرحلة هناك أجوبة تقنعنا، كما أن هناك أسئلة جديدة تفلقنا. من الصعب جدّاً في المجال المعرفي أن نعثر على جواب واحد يقنع الجميع أو يقنع إنساناً ما في مختلف مراحل تطوّره المعرفيّ. لذلك يبقى الشك، وطرح السؤال، والمراجعة النقدية، هي الحالات الفكرية التي ترافق الباحث عن تعميق المعرفة.

أذكر أن أوّل شعور سلبيّ اخترته عندما درست الفلسفة، كان الإحساس بالغربة: الغربة عن أقرب الناس إليّ. عندما يبدأ الإنسان في مقارنة الأمور بطريقة مغايرة، قد تزج الآخرين أو تفاجئهم، يجدهم إما يتفادون الجلوس معه وفتح النقاش، وإما يحاولون التصدّي له بقوة. تتوتّر الأجواء وتشعر بأنك لا ترغب في أن تبوح لهم بما لديك من أفكار لأنه من الممكن أن يُنظر إليك كشخصٍ إما متعجرف، أو مُتكبر، أو مُتفلسف. فالذي يفكر أو الذي يبحث بعمق ويريد أن يجد جواباً، يقولون له بقوة: "ما تفلسف"، في حين أنّه من الأفضل القول "ما تتسفسط" باعتبار أن السفسطة هي الكلام الذي قد لا يُفهم بوضوح، وهو عبارة عن رصف الألفاظ بشكل منمّق، يقول الكثير لكي لا يقول شيئاً. لقد تمّ تشويه الفلسفة فعلاً في البيئة التي نعيش فيها.

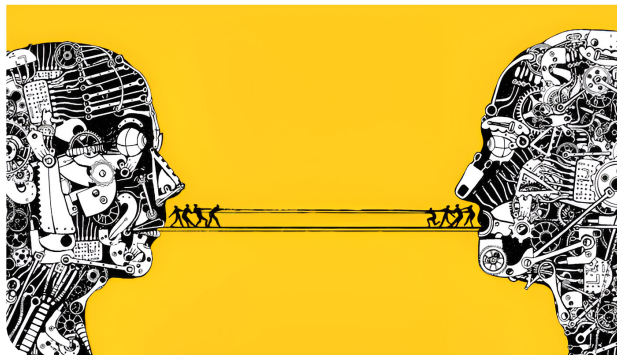
نحن كبشر نجد أنفسنا في صراع دائم، وهو صراع جميل يكشف لنا مواضع ضعفنا في التفكير، ضعفنا في الإقناع، ضعفنا في إيجاد الجواب الشافي. الأمر الذي يحثنا على البدء بالاشتغال على أنفسنا. وهذا ما كان يُصرّ عليه دائماً سقراط من خلال حواراته مع الآخرين. أراد أن يكشف لهم الثغرات المعرفية التي لديهم. الفلسفة ساعدتني في أن أكتشف ضعفي حتى في الأمور التي أؤمن بها وأعتقد بها ولا ينتابني بشأنها أيّ شك. فكيف كنت سأدافع عنها إن لم أكن مُتمكنةً منها بما يكفي؟

الاغتراب هو الألم المستمرّ. ألمي اليوم، عندما أشاهد مثلاً على تيك توك أو الإنستا، أو على الفيسبوك، نوعيّة الوجوه التي يتمّ الإضاءة عليها، وماهيّة الأشخاص الذين يحصدون أعداداً كبيرة من المتابعين على وسائل التواصل. أتأسف طبعاً، فنحن اليوم نعيش في حالة نزاع، سلالة الإنسان الذي يُفكر تنقرض يوماً بعد يوم، وسوف يحلّ مكانها الإنسان الآلي الذي سوف يتولّى مهمّة التفكير عنا. مؤمّ أن نتراجع في استخدام عقلنا ومجمل طاقاتنا الفكرية، لكي نستعين بأشياء أخرى من أجل أن تحلّ لنا مشاكلنا. نحن على طريق الانقراض. من يسعى للتفكير والتأمّل والبحث الجاد سينتهي به الأمر في المتحف، على ما أظن، وقد لا نجد، مستقبلاً، من نناقشه أو نحاوره. هذا فعلاً ما يقلقني ويعذبني. وما يؤلمني بعد أكثر وأكثر، أجده في ما تعرضه بعض البرامج المتلفزة أو تلك التي تُنشر على منصّات وسائل التواصل، في إطار ما يُسمّى بالرأي والرأي الآخر أو الرأي المضاد، معارك محتدمة، عداوات متفجرة، ألفاظ تخرج عن السيطرة، مشهديات تعنيف جسدي... هذا بالإضافة إلى أن مصطلحات كثيرة تُستخدم في النقاش في غير موضعها وبعبدة عن معناها الأصلي.



من مقابلة د. نايلة أبي نادر مع تواصل مدني

مثلاً: تُستخدم لفظة إشكالية كمرادفة لكلمة مشكلة، كما تُستخدم كلمة علمانية بمعنى الكفر، أو تُستخدم الديمقراطية بمنأى عن معانيها العميقة. لذلك، هناك خلط في المفاهيم، وفوضى في المعاني، هذا ما يتعبنا ويُغضبنا كمشتغلين بالفلسفة، لأن أهم شيء هو تحديد المفهوم، والتفكير فيه وبأبعاده ونقده أيضاً.



هل يمكن أن نقول بأن الإنسان خُلِق كي يبقى يبحث، وإذا توقف عن البحث يموت، حتى لو ظل حيّاً؟

نعم، أوافقك الرأي. تعجبنني كلمة "قلاق". الإنسان كائن قلاق، أي يسكنه القلق منذ البداية. وهو طفل يقلق عند غياب وجه أمه عنه. تتبدّل بعد ذاك أسباب القلق، لكنه يبقى مرافقاً له في مختلف قراراته وخطواته خلال مشوار حياته.

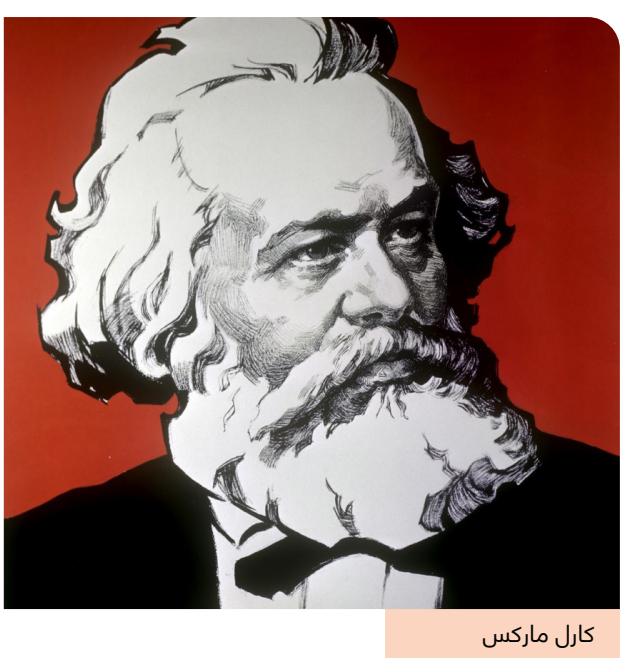
كيفية التعاطي مع هذا القلق، وكيفية إخماده، وكيفية التخفيف منه ليست بالمهمّة المقلقة بالنسبة لي، بل هي مهمّة مُمتعة، لأنها تجعلك تنشغل بنفسك بدل أن تنشغل بالآخرين، وتنشغل بتطوير ذاتك ومهاراتك، وبالإجابة عن أسئلتك، بدل أن تنشغل بشعارات رنانة تُطلّق ميمناً ويساراً، وهي تستقطبُ بخاصة جيل الشباب، الأكثر عرضة للضياغ.

ما الذي يعطيكِ الأمان، عندما تصلين إلى هذه المرحلة وتجدين العالم من حولكِ يعيشون في مجتمع مبني على التقاليد، بينما أنت مستمرة في البحث؟ ما الذي يجعلكِ تكملين السير في طريقكِ؟

الأمان، بالمعنى الذي تسألني عنه غير موجود. الأمان الروحي نعم موجود. أنا كائن مؤمن، وأجد الأمان في إيماني وفي روحانيّتي التي اشتغل عليها وأسعى إلى تنميتها، على نحوٍ شبه دائم. أمّا بالنسبة إلى الأمان الذي يتعلّق بالمجتمع، فأنا في حالة قلقٍ دائم. أنا في قلقٍ عندما أرى كيف تُدار شؤون الناس وشؤون المؤسسات، وكيف يُدار الاقتصاد في لبنان، وكيف تُدار المصارف في لبنان، وكيف تُدار مشاكل البيئة في لبنان، وكيف تُدار الموارد البشرية. لا شيء إلا ويدعو إلى القلق.

نحن للأسف متروكون بكلّ ما للكلمة من معنى في مواجهة مصيرنا. عندما ننظر إلى الدول المجاورة أو الدول الأبعد في أوروبا وغيرها، ننتبه كيف يتصرّف المسؤولون تجاه شعوبهم، وبالمقابل كيف نخضع هنا لزعمائنا باسم الطائفية أو باسم الانتماء الحزبي. كيف نغفر لهم، وندافع عنهم، ونغضّ الطرف عن عيوبهم، ونتسامح إلى درجة الغباء معهم. لكننا في النهاية ندفع أثمانًا باهظة نتيجة مواقفنا اللامبالية! غياب حسّ المحاسبة في وطننا هو المقلق لديّ. في أوروبا يخشى المسؤول من الناس إذا خذلهم. أما نحن، فالمسؤول يخذلنا وهو مرتاح، نعم ينام الليل مرتاحاً. نحن لا نخيف المسؤولين عنا، لم نتقن فنّ إخافتهم. تحوّلنا إلى كائنات مجتمعيّة مسسوحة مقموعة، نتصرّف كالقطيع. تخليّنا عن إنسانيتنا وتنگرّنا للأصوات التي تصرخ من شدّة الألم. وإن أردنا أن ننتفض فإننا نحسن ذلك في وجه الضعفاء فقط. المظلوم في الغالب لا ينتفض في وجه ظالمه، بل في وجه من هو أضعف منه، لأنه يضمن أنه لن يتجرّأ على مواجهته والردّ عليه.

عندما درّست في قسم الفلسفة، السنة الأولى، مقرّر منهجية البحث، كنت أتعمّد أن أعطي الطلاب نصّاً لماركس يقول فيه "الدين أفيون الشعوب" من أجل تحليله ونقده. أذكر أني كنت أعلّق على النص بأنّ الله، مهما عاتبته أو انتقدته أو شتمته لن ينتقم منك، ولن يرسل



كارل ماركس

ملائكته لتخنقك أثناء نومك. أما من يجلس على كرسيّ الزعيم، فإذا انتقدته أو شتمته على وسائل التواصل الاجتماعي، فقد تُحبس، وقد يُدْمَر حيّاتك لأنك واجهته أو شكّلت خطراً على بقائه في منصبه. لذلك، أجد أن طلب ماركس صعبٌ جدًّا، في أن تنتفض ضد الظالم. لذلك، إن ما طلبه ماركس من التوجّه نحو المطالبة بحقوق الشعب والثورة على الظلم لم يتحقّق كما يجب. وقد رأينا أنه بعد مئة سنة، أين أصبح الظلم؟ وأين أصبحت الطبقة؟ وكم ازداد عدد فقراء العالم؟ وما هو وضع عمال العالم؟ أين هي النقابات؟ لماذا خفت صوتها؟ لقد تمّ التعامل مع العمال والمظلومين بسياسة الإخضاع والتهديد بلقمة عيشهم، فتمّ إقناعهم بالرضوخ إلى الشروط المفروضة عليهم والقبول بوضعهم الحالي.

هل من جدوى بعد، برأيك، اليوم، من استمرار الحوار بين الرأي والرأي الآخر؟ وهل من الممكن الوصول إلى نتيجة من هكذا حوار؟ وما رأيك في الحوار بين الأديان؟

سؤالكم جميل، وبحزني أن من بين الناس من لا يُمكنكم محاورتهم، لأنهم مؤدلجون. ولكن، في الوقت عينه، هنالك مَن ما زال في حالة قلقٍ أو في حالة خوفٍ من أن يُعبّر عن قلقه، هؤلاء بإمكاننا التهاور معهم والوصول إلى نتائج تقربّ المسافات بيننا وبينهم. تجدون أشخاصاً لديهم فكرة خاطئة عنكم، لكن تشعرون بأنه يمكنكم النقاش معهم ومحاورتهم، لأن لديهم قلقاً حقيقياً ورغبة في الوصول إلى خيطٍ يقودهم نحو الحقيقة.

أما المؤدلجون، فمن الأفضل عدم هدر الوقت معهم. لدينا مثلاً، طاولات الحوار العقائدي بين الأديان، حيث ما من أحد مستعد أن يخوض النقاش الجوهري فيه، أما الحوار بخصوص قضايا البيئة أو الأعمال التنموية التي تحسّن وضع المجتمع فمن شأنه أن يوفّر قاعدة متينة للتقارب بين المختلفين. الحوار الديني صعب جدًّا. إنه أكبر مسرحية حصلت وتحصل للأسف، من أجله تمّ رصد الأموال لعقد اللقاءات والمؤتمرات من دون جدوى تذكر. الدين يُستغل في كثير من الأحوال في "تجييش" الجماهير واللعب على الغريزة من خلال الخطاب الطائفي وما يسمّى بالخطاب المتديّن.

عندي الكثير لأقوله حول الطائفية والدين. الدين شيء والطائفية شيء آخر. الدين روحاني وعميق يرفعك من محدوديتك ومن وجعك ومن نظرتك الجاهلة لكثير من الأمور، ويضعك في مكان آخر، فلماذا نحرم أنفسنا من هذه القوة وهذا الجمال وهذا التحليق في رحاب المطلق؟ لماذا نريد أن نبقى متقوقعين في ما يُسمّى بالمللموس والمحسوس والمحدود فقط؟ بخاصة إذا كان الإنسان لديه رغبة في الخروج من الأطر الضيقة والتحليق في ما هو أرحب وأوسع.

غالباً ما نربط مشاكلنا ومشاكل البلد الطائفية بالدين، فتصبح مآخذنا على الاستغلال الطائفي الذي يمارّس في بلدنا سبباً في ثورتنا على الدين. هناك حديث للنبي يقول فيه ما مفاده: إذا شرب أحد الأشخاص ماءً وتشردق فيه، هل تمنع الناس من شرب الماء؟ إذا تطرّف أربعة أو خمسة ملايين من هذه المليارات التي تسكن المعمورة في دينهم واستخدموه ليقتلوا غيرهم، هل يصبح الدين هو مَكمن الخطأ أم أن استخدام الدين في السياسة هو الذي أدّى إلى الخراب المنتشر من حولنا.

هذا ما أسعى إلى أن أقوله باختصار حول الدين والفكر الديني، وحول التجربة الروحية، أمام كثير من الناس الذين ابتعدوا عن الدين والإيمان بسبب قرفهم من خطابات رجال الدين أو مسلكيّات السياسيين.

كيف ننقل الفلسفة من برجها الأكاديمي لتصبح أداةً عمليةً يستخدمها المواطن في حياته اليومية وفي نقد مسلّماته؟

ما يقلقني، وأضعه بمستوى الجريمة بحقّ الفلسفة والإنسان معاً، هو أن تبقى سجينّة تستلقي في المكتبات أو حاضرة بخجل ضمن قاعات مقفلة في المؤتمرات أو ضمن حلقات الندوات الفكرية التي يتابعها قليلٌ من المهتمّين. ما السبيل الناجع من أجل إيصال الفلسفة والفكر النقديّ إلى الناس؟ هذا هاجسٌ لديّ، وهذا ما تحاول "مؤسسة تكوين الفكر العربي" وغيرها من المراكز البحثيّة أن تقوم به. وكذلك هذا هو همّ "الحركة الثقافية"، أنطلياس، ومعظم النوادي الثقافية الأخرى. إنها تستقبل جميع الناس لمتابعة محاضراتها، وتقدّم للعامة وليس فقط للنخب فرصة اللقاء مع الباحثين والمفكرين. إنها محاولة اللقاء بالناس والتفاعل مع همومهم ومشاكلهم وقلقهم وأسئلتهم. تُحاول هذه المراكز أن تُنزل الفلسفة من برجها، لكي تقترب من الشارع حيث يجب أن تكون مع الناس، كما فعل سقراط، وليس فقط في أروقة الجامعات الكبرى.

ما الذي يجب أن نفعله؟ ليس لدي وصفة سحرية. لديّ قناعات أحاول أن أمارسها من خلال "مؤسسة تكوين"، ومن خلال "الحركة الثقافية"، كما من خلال حواراتي مع الطلاب في الجامعة أو خارجها. للأسف، إنّ ما كان يُسمّى بـ "المقهى الفلسفيّ" الذي انتشر في فرنسا وأسهم في ثورة الطلاب في أيار ١٩٦٨ حيث كانوا يجلسون مع الأساتذة في المقاهي ويتناقشون في مشاكلهم، وفي مدى إمكانية حلّها، إن هذا الصنف من المقاهي أسهم إلى حدّ بعيد في أن تحقّق تلك الثورة أهدافها.

مؤسّفٌ أنه لم يعد لدينا اليوم في الجامعة اللبنانية لقاءات نشطة في المقهى داخل الحرم الجامعي، حيث كان يمكن توفير مساحة حرّة للتعبير والنقاش والتساؤل، بعيداً عن أصحاب السلطة والنفوذ، إلى أيّ جهة انتموا. وهنا لا بدّ من السّؤال عن دور البلديات وقاعاتها الفارغة؟ لمّ لا تخصصّ مرةً أو مرّتين في الشهر لقاءات تستجيب لحاجات الشباب الفكرية والنفسية والمعرفية؟ لمّ لا تستضيف مفكرين ومفكرّات وتناقش معهم أموراً عديدة، من الديمقراطية إلى العلمنة، إلى الحرية، إلى أمورٍ حياتية أخرى تعبّر عن قلق أبناء هذا الجيل ومشاكلهم والأزمات التي يعيشونها في مجتمعهم، وصولاً إلى موضوع الذكاء الاصطناعي وغيره؟ هذا النوع من الأنشطة لا أعتقد أنه يشكّل عبئاً مادياً على البلدية مهما كانت مواردها محدودة.

الاقتراحات العملية التي أقدمها تصبّ أيضاً في اتجاه التشبيك بين الناس والمجموعات الذين يحملون همّ الإنسان في هذا البلد. أيّ جمعية أو مجموعة أفراد، من أيّ شريحة عمرية، أو أيّ شريحة مجتمعيّة لديها همّ الإنسان وهمّ الاشتغال على الإنسان للإسهام في تطوير مواطن متكامل، يمكنها أن تشجّع وتنمّي، بشكلٍ أو بآخر، هذا العمل. الحركة الثقافية، وتيار المجتمع المدني، والنادي الثقافي العربي، ومجلس لبنان الجنوبي، والرابطة الثقافية في طرابلس، وغيرها الكثير...، مجموعات لديها تاريخها، لمّ لا تعمل بشكل مشترك عن طريق تشبيك الجهود والإمكانات المتوفّرة لديها؟

هل تعتبرين أن مواقع التواصل الاجتماعي، رغم سلبيّاتها، قد لعبت دوراً إيجابياً في وصول المعلومة والأفكار على تنوعها لكثير من الشبان والشابات الصغار الموجودين في قرى بعيدة عن بيروت، وجعلتهم يفكرون أكثر في المسائل الفكرية والسياسية؟

لا شكّ في أن وسائل التواصل الاجتماعي أسهمت بشكلٍ واضح وكبير في نقل المعلومة بسرعة فائقة، وفي إلغاء المسافات الفاصلة بين المناطق الجغرافية المتباعدة، كما في إيصال معاناة أيّ كان إلى أكبر عدد من المتابعين. اكتشفْتُ، في زمن الكورونا، كم إنّ الحدود ساقطة بين الدول. شاركتُ في مؤتمرات في ألمانيا من دون سفر، وتواصلنا مع أساتذة ألمان وإنجليز ومع غيرهم في دول أخرى عبر تطبيقات متاحة على الانترنت. لقد قرّبت هذه الوسائل المسافات، وأوصلت الفكر إلى عقر كلّ دار، فعلينا أن نستفيد من ذلك.

لكن، في الوقت عينه، تجدر الإشارة إلى أن استقطاب المشاهدات على وسائل التواصل الاجتماعي لا يأخذ بالاعتبار جودة المحتوى الذي يتمّ تقديمه، ولا عمقه، ولا الإفادة التي يمكن أن يحصل عليها المتابعون. ليس كلّ ما يُنشر ويتمّ بثّه في نفس القيمة والمستوى، لا أخلاقياً ولا معرفياً ولا علمياً. هناك غزو حقيقي لوعي المتلقّي من قبل بعض "النجوم" على وسائل التواصل الاجتماعي، وأرقام المتابعين باتت خياليّة. كيفية صناعة النجومية ومركزاتها من الضروري أن تخضع للدرس والنقد وإعادة التقييم. إنّ وضعَ شخص ما فيديوهات طبخ مثلاً تلفت النظر وتثير شهية الطعام، نجده يستقطب عشرات الملايين من المتابعين العرب والأجانب. أما من ينشر محتوى لأيّ شاعر معروف أو مفكر مرموق، فلا يتخطّى متابعوه بضعّ مئات أو آلاف في أفضل الحالات.

تجدر الملاحظة في هذا السياق إلى أنه لا يمكننا أن نتغاضى عن الخدمة الكبيرة التي أدّتها وسائل التواصل الاجتماعي، وعلينا أن نعي أهمية هذه الخدمة ونعرف كيف نستفيد منها، لأنها فعلاً تشكّل حالياً أبرز ما تبقى لنا للإسهام في الاشتغال على أنفسنا والخروج من عزلتنا في هذا الزمن المأزوم. الكم الهائل من المعلومات التي كان على الباحث سابقاً أن يبذل الغالي والرخيص للحصول عليها، يمكنه أن يجدها متوفّرة أمامه على الشاشة. بإمكانه التدقيق فيها، والتمييز في ما بينها، واعتماد ما يراه أقرب إلى المنطق والموضوعية.

تطبيقاً لمفهوم أركون حول "المستحيل التفكير فيه"؛ ما هو التابو المحدد الذي يمنعنا اليوم من العبور نحو دولة حديثة تحترم الفرد؟

تكلمّ محمد أركون عن "المستحيل التفكير فيه" ضمن ثلاثة مفاهيم استوحاها من ميشال فوكو، وهي: "الا مُفكّر فيه، المُفكّر فيه، والمستحيل التفكير فيه". فالمفكّر فيه هو بكل بساطة ما يتمّ تداوله بين البشر في حقبة معيّنة ومنطقة محدّدة من دون أن يواجه مشاكل تُذكر. ولتبسيط التفريق بين "الا مفكر فيه" و"المستحيل التفكير فيه"، أعطى المثّلين الآتيين:

- بخصوص "الا مفكّر فيه": لا يمكنني، على سبيل المثال، لوم أي فيلسوف عاش في العام 1950، إذا لم يُفكّر بموضوع الذكاء الاصطناعي وخطره على الإنسان وعلى الوظائف في المجتمع، لأن

هذا الموضوع لم يكن موجوداً أصلاً، أي كان خارج إطار ما هو مطروح للتفكير فيه. كما أن هناك موضوعات تبقى في إطار اللا مفكر فيه إما بسبب عدم الاهتمام بها بشكلٍ غير متعمّد، لأن الناس منشغلون بهمومٍ أخرى، وإما لأن التطوّر العلمي والتقني والمعرفي لم يبلغ بعد مرحلةً تسمح بطرح هكذا موضوعات.



المفكر محمد أركون

- بخصوص "المستحيل التفكير فيه"، الأمر مختلف. هنا يصبح الأمر أكثر خطورة لأن لدينا سلطة معيّنة، دينيّة أم سياسية، أم غير ذلك، تتدخل لكي تمنع التفكير بموضوعات محدّدة، وطرحها على بساط البحث. فالضغط والتهيب يبقى مستمراً حتى يدخل في عمق الوعي، فيصبح لدينا نوع من الـ "censor" يراقب الفكرة من الداخل قبل أن تخرج إلى العلن لكي تخضع لرقابة أخرى أشدّ قساوة. هذا الأمر وضعه أركون في خانة الفكر المحظور وكلّ من يتجرّأ فيقترب منه أو يطرحه في العلن، تنتظره عواقب وخيمة.

بالعودة إلى سؤالك، وربط "المستحيل التفكير فيه" بالوضع اللبناني، يمكن التوقّف عند إشكاليّة الهوية والانتماء. معظمنا لم نشعر في يوم من الأيام، منذ تكوّن هذا البلد، أننا ننتمي إليه. نحن ننتمي إلى الطائفة التي لجأت هرباً من اضطهاد ما، إلى هذا البلد. لذلك، بتنا كلّنا، أو معظمنا، نحتمي بمظلّة الطائفة لأنها قامت بالدفاع عن أبنائها منذ هربهم من البلد الذي كانوا فيه إلى لبنان.

الموارنة كما الشيعة كما الدروز والأرمن والسريان وغيرهم جاؤوا إلى هنا تحت وطأة الاضطهاد والسعي إلى مكان آمن بعيد عن سفك الدماء. معظمنا، لولا انتمائنا الطائفي، لما كنا قد التقينا في لبنان، حيث وجد أجدادنا، بطريقة أو بأخرى، ملاذاً شبه آمن، وفرصة للعيش بحرية. جننا وشكلنا "خلطة شعوب" من المضطهدين. إن هذه "الخلطة"، وبعد أن مضى على وجودها في "لبنان الكبير" مئة سنة، لم تتمكّن بعد من تأسيس دولة! والسؤال الأكثر إلحاحاً هنا: ألا تكفي مئة عام من الزمن لكي يتوصّل المقيمون معاً إلى وضع عقدٍ اجتماعيٍّ سياسيٍّ يضمن لهم وجودهم الحر وحقوقهم، فيحترمونهم، ويعملون على تطبيقه ومن ثمّ تطويره، كلّما اقتضت الحاجة؟

للأسف، إن مرور قرنٍ ونيفٍ من الفشل، كفيلاً في أن يرهّن على عُطلٍ عميقٍ قد أصاب الدولة والمجموعة التي تشكّلها وترعاها. هذا ما يدعو فعلاً إلى الاعتراف بهذا القصور وإثباته والاستعجال في السعي إلى الخروج منه.

أجد نفسي من الناس الذين يقولون بأننا "فشلنا فشلاً مبيئاً في صناعة بلد كباقي البلدان الحضارية". وجميعنا قد فشل من دون استثناء!

مَن نجح قد يكون فقط هذا الذي قام بإنشاء ما يُسمّى بـ "كانتون". ستسألوني إن كنتُ أحدث عن الفدرالية؟ أجيبكم لا! أنا أحاول فقط قراءة حالة الخيبة التي تمرّ بها! فبعدما قرأت التاريخ الحديث للبلد، وعشت بداية الحرب وأنا في التاسعة من العمر، وجدت نفسي وأنا في حال من الهروب والخوف الدائمين. ما زلت شخصاً يهرب، ويخاف، ويسأل لماذا هذا الموت كلّ من حولنا؟ ولماذا "اخترب بيتنا وقت الحرب"؟ ولماذا ترك أهلي أشغالهم؟ ... ولماذا كلّ هذا العذاب؟ لماذا يموت كلّ هؤلاء الناس من مقاتلين ومدنيّين؟ حتى اليوم لم أجد جواباً شافياً.

أذكر جيّداً أن كلّ إذاعات القوى والأحزاب اللبنانية، أثناء الحرب، كانت تنادي بلبنان السيّد الحرّ المستقل، الكل كان يستخدم نفس الشعار! ناهيك عما شهده البلد من قوى تغييرية خلال ما بات يُعرف بثورة تشرين من العام 2019. إلى ما أفضى كلّ ذلك؟

كلّ ما تمّت المناداة به من شعارات في زمن الحرب وبعده، نلحظ أن عكسه هو الذي تحقّق. لا داعي هنا لاستعادة هذه الشعارات المجيشة للجماهير والتدقيق في تحقّقها أم لا. لقد برهنّا كم أننا فاشلون! لم أعد أنا شخصياً أعتقد أن لدينا دولة قائمة تفرض هيبتها، لأنه يبدو وكأنّ القيمين على الدولة لا يريدونها أن تتركب! وقّعوا على اتفاقيّة الطائف مثلاً كي لا يُطبّقوها، وكذلك حصل مع غيرها من الاتفاقيّات، وكأنهم ركّبوا الدستور أصلاً كي لا يطبّقوه. تبرّم الاتفاقيّات وتُسّن القوانين لكي تبقى في الأرشيف، نتغنى بها، فنظنّ أنفسنا بأننا قد بنينا دولة حديثة على الورق، نواكب تطورات العصر. نجد أن الدولة نفسها تضع القانون لكي لا تطبّقها هي، ولدينا قوانين عدّة كمثال على ذلك، بقيت فعلاً حبراً على ورق. فالمؤسّسات الرسميّة التي من المفترض أن تكون قدوة في تطبيق القوانين، هي نفسها تتجاهل القانون الذي قامت على أساسه. فما الذي يمكن أن ننتظره منها بعد؟ يكفي أن نتذكّر ما حصل في جريمتي مرفأ بيروت ونهب الودائع، لكي نفهم إلى أيّ حدّ وصل التدهور عندنا. جريمتان موصوفتان بهذا الحجم بحقّ الناس، ولا بصيص أمل حتى الآن في محاكمة المسؤولين والاقتصاص منه!

طالما هنالك مدارس طائفية في البلد، كلّ منها يُنادي على ليله، لن يصبح لدينا بلد. طالما ليس لدينا منهج موحد لتدريس التاريخ، لن يصبح لدينا بلد. طالما بقينا ضعفاء منقسمين ومشتتين لدينا "جارتان" أقوى منا، واحدة بالمساحة، وأخرى بالدعم العالمي، لن يصبح لدينا بلد، لأننا سنجد أنفسنا نقع في محاولات دائمة لإرضاء الأولى أو الثانية أو الاثنين معاً. فالخوف من ابتلاع البلد والسيطرة عليه ليس وهماً. تجدر الإشارة هنا إلى أن كميّة العمل على حماية أمن البلد وحدوده وشعبه هي التي تطرح المشكل الأكبر والأكثر استعصاءً على التحقق، وسط كلّ الانقسامات وأحكام التخوين والتجريم التي تُطلّق من هنا وهناك.

لن أترك نفسي أقع في اليأس المُحكّم، لكن لا يمكنني، في الوقت عينه، أن

أغصّ النظر عمّا يحدث من حولي. تيقننّ أنّ الانتماء الوطني مفقود، إلا في القصاصد والتغنيّ بطبيعة لبنان (النبع والأنهار والشجر والأرزة...). لو كان لدينا أناسٌ وطنيّون حقيقيّة، كما يقولون، وأوفياء للبنان السيد الحرّ المستقل، لما تمّ احتلال البلد من أكثر من دولة في الوقت نفسه. لم يعد لدينا وطن إلا على الورق وفي المحافل الدوليّة. لدينا بقعة أرض يقطنها أناس تزلّم معظمهم لآخرين. وللأسف، إنهم يضعون مصالحهم الخاصة كأولوية على مصالح العامة. بالمحصّلة، ليست لدينا غيرة كافية على وطننا وعلى أجيالنا.

هناك دراسات حديثة تصدر من وقت إلى آخر تفيد كم أن عدد الشبّان الذين يغادرون البلد بهدف الهجرة كبير جدّاً بالنسبة إلى عدد سكان لبنان الإجمالي. إننا نشهد عمليّة تفرّغ متعمّدة تنذر بخطرٍ شديد. إنه أمرٌ مؤسّف، ومؤلمٌ، ويحرق القلب! كلّ تلميذ اختار أن يدرس، على سبيل المثال في الجامعة اللبنانية، يُكلف ثقله لكي يتخصّص في الهندسة أو الطب أو المحاماة أو غيرها من الاختصاصات. ومن ثم، وبعد أن ييأس من الحصول على فرصة للعيش الكريم تليق به وبشهادته، نجده يُوقّع عقداً خارج لبنان ويُهاجر.

باختصار، أكّرر، لا مشكل عندي مع أيّ طائفة كطائفة، ولا ضد الدين كدين، ولا شيء ضد الدستور كدستور. المشكل يكمن مع من ليس مخلصاً لوطنه، ومن لا يعتبره مساحة مشتركة تجمعهم مع الآخر المختلف، ومع من لا يعتبر أن مصلحة الجميع هي الأهم وهي الأولوية، ومع من يستخدم الناس كوسيلة للضغط من أجل تحصيل أكبر قدر ممكن من المكاسب الخاصة. هذه كلّها مشاكل برهنت على قدرتها على شلّ عمل الدولة والمؤسّسات، فأدّت إلى الفوضى والخراب اللذين يحيطان بنا.

هل يمكن بناء دولة دون سردية تاريخية واحدة تجمع أبناءها على الأقل من خلال كتاب تاريخ موحد؟ وما خطورة الهروب المتعمّد من مواجهة أخطاء الماضي وعدم المحاسبة عليها؟

د. نايلة أبي نادر، محاضرة في مؤتمر جامعة نوتر دام، روما، ٢٠٢٦





معرض الكتاب-انطلياس - ٢٠٢٣

بالنسبة لفقدان الذاكرة المتعمّد أو النسيان الممنهج، يجب أن نسأل أنفسنا في لبنان، من استلم السلطة بعد اتفاقية الطائف؟ هل يُعقل للمجرم أن يعاقب نفسه؟ طبعاً لا، سوف يُرَى نفسه. دائماً التاريخ يكتبه المنتصرون والأقوياء، ويظهرون الصورة التي يريدونها عن أنفسهم: إنهم الأبطال والأبرياء والمظلومون. لذلك، إنّ ما حدث بعد اتفاقية الطائف، وللأسف، جعل من الأداة التي تحكم البلد هي أداة تسعى وراء الهروب من أي استحقاق، شعارها الأبرز: "عفا الله عمّا مضى"، و"لنفتح صفحة جديدة"، بخاصة وأن الشعب اللبناني كشعب لم يعتد على المحاسبة. لا نحاسب نائباً، ولا نبذل وزيراً، ولا نحاكم مسؤولاً، إلا في حالات نادرة واستثنائية. لماذا؟ لأن الغطاء الحامي والضامن للمرتكبين مؤمّن وهو متوفّر من داخل المنظومة الحاكمة.

ليست لدينا ثقافة المحاسبة، عندنا ثقافة "النكيات". نحاسب النائب إن لم يأت إلى عزاء، أو لم يُسد لنا خدمة خاصة طلبناها منه، أو إن لم يبلغ لنا مخالفة قد اقترفناها. عندها فقط نحاسبه وبشدة! ليس لدينا معيار أو مقياس للمحاسبة ينتمي إلى معايير وطنية. نحن نحاسب انطلاقاً من حسابات ضيقة جداً، ومبنية على الجهل، والكيدية. نحن، بكل بساطة، نتقن الكيدية ولا نتقن المحاسبة.

والأخطر من ذلك، أنه في كلّ يوم تظهر فيه فضيحة في لبنان، فإنها تمرّ على مسامعنا بشكلٍ طبيعي مألوف، وكأن الخبر من المسلّمات التي لا بدّ منها. أصبح لدينا نوع من التأقلم مع قراءة الفضائح ولا شيء يستفزنا فيها. هي تمرّ، ونطوي الصفحة، ثم نكمل طريقنا. حتى إنّ كثيراً من الناس، إن شاهدوا المسؤول الفاسد صاحب الفضيحة، يهرعون لأخذ صورة معه باعتباره شخصية اجتماعية معروفة!

هذا التصرف أصبح جزءاً من شخصيتنا العامة، وهو أمرٌ مؤسفٌ حقاً. أحاول من خلال أيّ محاضرة أو أيّ عملٍ أقوم به مع طلابي أن أطرحه للنقاش، وأطلب منهم ألا يستسلموا وأن يحاولوا دائماً التحرك للمطالبة بحقوقهم، والقيام بمراجعة نقدية لما جرى. فلا يجوز أن نبقي مخدّرين، غير قادرين على المطالبة بمحاسبة من يستبيح حقوقنا.

مؤسف هو غياب المحاسبة، وترك الأمور طيّ النسيان الممنهج، هذا ما يجوز تسميته بالجريمة الكبرى. الإنسان بطبعه كائن نساء. النسيان

يجب أن يُفعل في الأحداث المؤلمة التي تستنفدنا من الداخل، مثل الحزن، أو الفشل، أو عند خسارة الأعداء. من الأفضل أن يكون النسيان في هذه الحالات دافعاً لنا لكي نتمكّن من إكمال مسيرنا. أما في السياسة، فالمفروض ألا ننسى، وأن نحاسب.

اليوم، حسب ما بات معلوماً، مادة التاريخ أصبحت اختيارية. هذا التهميش للتاريخ كيف يمكن السكوت عنه؟ ما هي غايته؟ ما الخير الذي يمكن أن يحصده الطالب انطلاقاً من هذه السياسة التربوية؟ هذا كلّ ممنهج لكي لا تكون لنا ذاكرةً واحدة. لكي لا يكون لنا انتماءً واحد. لكي لا نكشف عورة زعمائنا. فكّل واحد يُظهر صورة طوباوية عن نفسه. الجميع تلوّثت أيديهم بالدماء، وبالتالي، هناك دائماً ظالم ومظلوم. ومما أن الكلّ قد مارسوا الظلم، فهذا يعني أيضاً أن الكلّ مظلومون. كيف يمكنني إذاً أن أعرض صيغةً تاريخيةً محدّدة أظهر من خلالها وجع الجميع كما هو في الواقع الموضوعي؟ هنا تكمن اللعبة



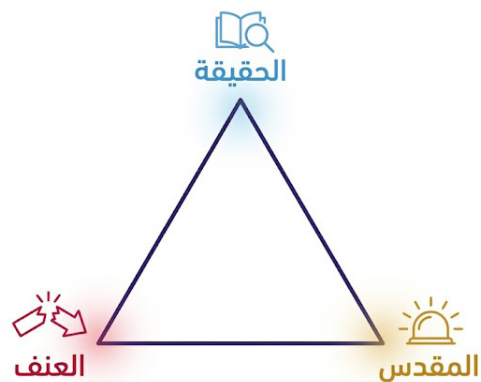
الدكتور عصام خليفة

الكبيرة، وهنا يأتي دور الناس. يجب أن يكون لدينا إيقاظ لما جرى في التاريخ، والعمل على إيقاظ الوعي التاريخي فينا، انطلاقاً من مؤسسات رديفة تتدخل عند تقصير الدولة في دورها.

من جهتي، أعتز بصداقتي مع الدكتور عصام خليفة، فهو أينما ذهب يُنادي بهذه الأمور وي طرحها للنقاش. يحاول أن يفضح الممارسات الخاطئة، ويعرض وثائق يبيّن من خلالها تاريخيّة الأحداث. من هنا، يمكن أن نكون أساتذة تاريخ "من خارج المنهج"، لأنّ المنهج يعاني من شوائب عدّة سوف تؤدّي إلى الفشل الذريع!

بالعودة إلى سؤالك، حول الهروب من أخطاء الماضي، يحضرني ما تحدّث عنه محمد أركون بخصوص "المثلث الأنثروبولوجي"، لكي أتوقّف سريعاً عند عملية ارتكاب الأخطاء واستخدام العنف عبر تاريخ المجتمعات البشرية.

"المثلث الأنثروبولوجي Le triangle anthropologique" يتألّف من ثلاثة أركان: العنف، المقدس، الحقيقة. يقول أركون بأن هذا المثلث حاضر عند مختلف الشعوب، ومعظم الطوائف، كما أنه حاضر عند الأحزاب. دينيّة كانت أم علمانيّة لها عقيدة سياسيّة تؤمن بها.



المثلث الأنثروبولوجي

يربط أركون بين هذه المفاهيم الثلاثة ليقراً العنف في المجتمع ويفهمه فيه. يعتبر أنه في كلّ مرة، وفي أيّ مجتمع كان، عندما تُرفع حقيقة ما إلى مقام المقدّس، ويتمّ تهديد هذه الحقيقة أو أنها تتعرّض للخطر، عندها تُستباح من أجل هذه الحقيقة كلّ الأعراض، وتُسفك من أجلها الدماء، فيُستخدم العنف من دون تردّد، سواء أكانت هذه الحقيقة عقائدية دينية أو غير دينية. فمن يتجرّأ أن يتناول عليها، سوف يُضطهد بالتأكيد، ويُبرّر اضطهاده لكونه قد مسّ بالمقدّس بنظر السلطة السياسيّة أو السلطة الدينية الحاكمة. لذلك، الجميع مُتورّط، للأسف، وأن الألوان لنعترف بهذا الواقع المرير، ولكي نتراجع في ما بعد عن أخطائنا، ونسعى إلى إصلاحها، إن أمكن.

خاضت أوروبا حرباً عالمية ضروساً، وما زال الأوروبيون يُذكرون بعضهم بعضاً بها حتى اليوم، في كلّ مناسبة، كي لا يعيدوا الكرة. أما نحن فلا نتذكر.. في 13 نيسان نقول "نتذكر ت ما تنعاده"، عدا عن ذلك فنحن لا نقوم بخطوة عمليّة تمنع إعادة الكرة بعد مرة.

العقيدة هي حقيقة يجب أن تقبلها من دون نقاش، أكانت في المجتمع أم في السياسة أم في التربية. أيّ أنها تعبر عن حقيقة مثبتة لا يجوز

الاقتراب منها! العقائد الدينية لا تشكّل خطراً طالما أنها محصورة بالإيمان الشخصي، وهذا بين المؤمن وربّه. أما إذا فُرضت بالقوة، وأريد لها أن يصبح الناس جميعاً مؤمنين بها بقوة التهيب، فهذا مرفوض. وأكثر ما يقلقني تلك العقائد الراسخة في التفكير الاجتماعي والاقتصادي وبخاصة السياسي، لأنها تُجنّد شبابنا وترسلهم إلى الموت من أجل أن تضغط في مفاوضات ما، أو لتحصيل عدد مكتسبات أكبر، وذلك عن طريق ربطها بالمقدّس في حالات عدّة.

ما من قضية سياسيّة أهمّ من الإنسان، حتى الأرض ليست أهم من الإنسان، لأنّه إذا فقدنا الأرض يمكن لنا استرجاعها، أما الإنسان فإن فقدناه، عندها تكون الخسارة الكبرى. تزرخ الشاشات كلّ مساء بأخبار شباب قتلوا وآخرين هاجروا ورحلوا إلى غير عودة بحثاً عن فرصة للعيش كما البشر الآخريين. تتعدّد أوجه المأساة، والضحية واحدة، الإنسان الضعيف والأعزل والمضلل.

كلّ هذا التنكيل بالإنسان بات لا يُحتمل. الضعفاء يدفعون ثمن صفقات الأقوياء. إنهم الوقود الذي من دونه لا تسير عجلة العنف في العالم.

ما رأيك بالعلمانية كنظام حكم، وفي تطبيقها في حياة الأشخاص؟

العلمانيّة مفهوم حاز على الكثير من الأخذ والردّ في الفكر العربي المعاصر. بين من هم من دعائها، ومن يرون فيها خطراً محدقاً بالدين والمجتمع على حدّ سواء. من جهتي، كنت من دعاة العلمانية المفتوحة التي لا تحصر نفسها بتحديدٍ خاصٍ معيّن يرفض إعطاء الإيمان والتجربة الروحيّة المكان الذي يستحقّاه في عمق الكينونة البشرية. أما اليوم، وسط كل الصخب الذي يحيط بنا، ضاعت الرؤية الواضحة من أمامي، لأنّي لم أعد أثق بالدولة التي سوف ترعى شعبها وفق نظامٍ علمانيّ يضمن حقوق الأقليّات.

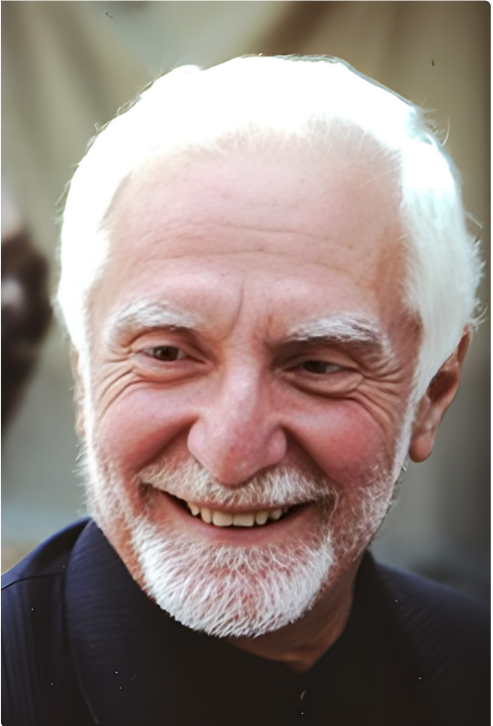


محمد عابد الجابري

الإشارة هنا إلى أن محمد عابد الجابري كان قد أدرك أن كلمة علمانية في وسط المجتمع الإسلاميّ لن تَمَرَّ بسلام، لذا فضّل استخدام مصطلح الديمقراطية كبديلٍ عنها. من جهته، محمد أركون حاول التركيز على تقديم تعريف مقبول للعلمانية. إنها بالنسبة إليه "موقفٌ منفتحٌ للروح تجاه مشكل المعرفة". أراد من خلال ذلك أن يرفض كلّ تقوقع داخل نظام فكريّ ضيق، وفتح المجال أمام علمانيّةٍ منفتحة على الإيمان، بدلاً من استبعاد الرأي المختلف ورشقه بأبشع التّهم. شدّد على أنه عندما لا يكون هناك حدودٌ للمعرفة، أو سقف ضيقٍ يضغط على فعل العقل، يمكن أن تبنى مداميك العلمانيّة وتترسّخ على نحو إنسانيّ منفتح. بالنسبة إلى محمد أركون، ليس بالضرورة أن يكون العلماني شخصاً ملحدًا. يمكن أن يكون مؤمنًا، ولكن، لديه مساحة واسعة لتقبُّل الآخر أيّاً تكن ركائزه المعرفية أو الإيمانية أو الدينية. من جهتي، أبنى هذا التعريف، وأعتمده، فالعلمانية موقف منفتح للروح تجاه مشكل المعرفة.

بالنسبة إلى لبنان، لا الديمقراطية ولا العلمانية يمكنهما أن تفعل ما هو مطلوب، لعدّة أسباب أبرزها سوء فهمهما وعدم التمكن من تطبيقهما. أعتقد أنه من الأفضل استخدام كلمة أنسنة... الأنسنة في مجال سنّ القوانين وتطبيقها، الأنسنة في إطار التربية، والأنسنة في عالم السياسة. المقصود، أنسنة المجتمع بجممله، كما أنسنة التعاطي مع البيئة... فلنتكلم عن الإنسان، ولنسعى إلى حماية حقوقه وتأمين المدى الواسع لتفتّح مختلف أبعاده الفكرية.

يتحدّث المفكر العراقي المعاصر عبد الجبار الرفاعي عن الدين والإنسان، فيقول بما معناه: إذا تعارض الدين مع كرامة الإنسان، فلا أريد الدين. كرامة الإنسان هي الأساس. الله لا يقبل ألا تصان كرامة الإنسان، فالإنسان هو من روح ربه. فيه نفحة من روح الله. عطفًا على ما شدّد عليه الرفاعي، نراهن اليوم على الإنسان وعلى الأنسنة. ونراهن على إمكانية تحرير التفكير الإنساني، والتعاطي مع الإنسان بإنسانية، من



المطران غريغوار حداد

خلال احترامٍ كاملٍ لحقوقه وكرامته.

نلاحظ أن في إندونيسيا مثلاً، وهي أكبر دولة إسلامية في العالم، هناك دولة علمانية وديمقراطية، من دون التضييق باسم الدين. هذا نموذج يمكن أن يُحتذى. لماذا نرى مشكلاً في أن يكون هناك أناسٌ مؤمنون ومتديّنون يعيشون ضمن نظامٍ مدنيّ يحترم حقّ الاختلاف والتعدّد؟

للأسف، نجد أن خطاب الكراهية يتصاعد من حولنا وهو يطلق أحكاماً قاسية في حقّ العلمانيّة وضدّ الغرب الآتية منه.

بحديثنا عن العلمانية، هل اطلعت على فكر المطران غريغوار حداد الذي نادى بالعلمانية؟ وما رأيك بالمطران حداد؟

كنت بالطبع من متابعي المطران غريغوار حدّاد. وكنت متعاطفة جدّاً معه عندما تعرّض للاعتداء أمام قناة "تيلي لومير". أقدر تجربة هذا الإنسان الملتزم بالإيمان والإنسان. إنه شخصيّة مميّزة، نادراً ما نجد مثله. شخصيّة غير منفصمة، عاش الإيمان، وعاش فكرة، ووضع الإنسان في المقام الأول من دون التوقّف عند انتماءاته الضيقة.

هل ما فعله كان مثمراً؟ الأيام ستجيب عن هذا السؤال. بالنسبة إليّ، ولغاية الآن، يمكن القول إن عمله كان مثمراً إلى حدّ ما، ولكن ليس بالقدر الذي كان يريده، لأن عدوّه أكبر منه، وأقوى منه. وعدوّه مُتمكّن في السلطة. حتى إنّ كنيسته اضطهدته في مرحلة من المراحل، وسحبت منه سلطته، هو الذي لاقت أفكاره رواجاً كبيراً في أوساط شبابيّة معيّنة في ذاك الزمان.

أقدّر جدّاً في هذا السياق النشاط الذي ما زلتُم مستمرّين فيه إلى اليوم، كتيّار مجتمع مدنيّ، تكلمة لمسيرة المطران غريغوار حدّاد. هذا ما يمكن أن يُعزّيه بعد رحيله. نجد أنّ من يعمل في تيّار المجتمع المدنيّ أناساً ليسوا فقط مسيحيين، كما أنهم ليسوا فقط كباراً في العمر، إنهم شباب ما زالوا حتى اليوم مستمرّين في سعيهم ونشاطهم من أجل الإنسان في لبنان.

في النهاية، لا يجب أن نحمل غريغوار حداد أكثر مما يحتمل، دوره قام به وزيادة. إنه رجل دين في النهاية، قال كلمته ومشى. وإذا كان كلّ واحد منا، من موقعه، يقول كلمته بصدق، ويسعى إلى العيش انسجاماً مع معتقده، فهذا أمر مهمٌّ جدّاً، يمكنه أن يفيد المجتمع.

كلّ التقدير، وكلّ الاحترام، وكلّ المحبة، وكلّ الإعجاب بغريغوار حداد، الشخصية التي اخترقت الحواجز المذهبية أثناء الحرب، فكسرت متاريس الخوف من الآخر ومن تابوهات مجتمعنا.

أنا شخصياً عشت في الحرب، وكنت أخاف من الآخر المتمترس في الجهة المقابلة، يقاتل من أجل إلغاء من هم على الضدّ منه. الفلسفة ساعدتني على أن أتحرر من هذا التابو، ولاحقاً، دراستي للفكر الإسلاميّ. فالمعرفة وسيلة تسمح بتخطّي الخوف المبنيّ على جهل الآخر. وهذا ما فعله غريغوار حداد، حين كسر في أيام الحرب حاجز خوف المسيحيين من المسلمين، وخوف المسلمين من المسيحيين. هذا بحدّ ذاته إنجاز كبير، وهو أيضاً خطرٌ كبيرٌ على النظام الطائفي. إنه عائقٌ أمام الأشخاص الذين يسعون إلى بناء زعامتهم على تخويف أبناء طائفتهم من الآخر.



محاضرة في معهد الدراسات الشرقية للباء الدومنيكان، القاهرة

يمكن أن نلاحظ في هذا السياق أنه كلّما اقتربت الانتخابات النيابية، يعلو خطاب تخويف المسيحيّ من المسلم، وتخويف المسلم من المسيحي. لذا، غالباً ما يصوّت الناس للأشخاص الذين، في نظرهم، سوف يحمونهم من الآخر. المطلوب التسويق للتخويف من الآخر.

كل دولة تقوم على عقد اجتماعي واضح بين السلطة والمواطن (حماية وحقوق مقابل واجبات). في لبنان، العقد الاجتماعي قائم بين الفرد وزعيم طائفته وليس بين المواطن والدولة. كيف يمكن إعادة تأسيس هذا العقد على قواعد علمانية دون إثارة الخوف الهوياتي لدى الطوائف؟

نعود مع سؤالك هذا إلى طرح مسألة العلمانيّة وإمكانية تطبيقها في بلد متعدّد الطوائف مثل لبنان، وحيث الشعور بالانتماء يبدأ بالتفتّح في الإطار الطائفيّ. لا أريد أن أكرّر ما سبق أن أشرت إليه بخصوص الواقع اللبنانيّ الذي لا يوفرّ البيئة الحاضنة للفكر العلماني الذي ينظر إلى الإنسان كمواطن وليس كفرد في طائفة يرفعى حقوقه زعيمٌ معيّن.

عندما تذهب إلى زعيم طائفتك، ويطلب لك بحقوقك، ويساعدك، كيف ستمكّن من الخروج من سطوته؟ الأمر أصبح نهجاً في اللاوعي لدينا. أصبح لدينا قناعة راسخة أنّ العقد ليس بين مواطن ودولة، بل هو بين فرد وبين زعيم طائفة، أو بالأحرى زعيم حزب يتحدّث باسم الطائفة ويكرّس نفسه ممثلاً عنها. هذا واقع وصلنا إليه. ومن الصعب جدّاً الخروج منه. ما الحل؟ ليس لدينا خطة سحرية، وحتى أنه ليس لدينا للأسف رؤية مستقبلية. لكن يمكنني أن أقول إنني في المكان الذي أنشط فيه، أحاول الإضاءة على هذه المواضيع. في الصف، وفي الندوات، وفي اللقاءات العامة، أحاول أن أقول إنّ مصلحتنا تكمن في تعزيز المواطنة، وليس في البقاء تحت رعاية الزعيم الطائفي. من مصلحتنا أن تكون لدينا دولة، لا أن يكون لنا زعيم معيّن. من مصلحتنا أن نحمل فكرًا نقديًا، لا أن نكون قُطعانًا تُهلّل وتردّد: بالروح بالدم نفديك يا فلان.

أحاول أن أحدّد في النقاط الآتية ما يمكن القيام به من أجل الانتقال إلى عقد اجتماعيّ في لبنان بين المواطن والدولة:

- ترسيخ القيم الوطنية المشتركة، والتربية على المواطنة، منذ الطفولة.
- التشديد على أهميّة الإنسان، واحترامه كقيمة بذاتها.
- تنمية الفكر النقدي لدى الطلاب في المدارس والجامعات من خلال مناهج جديدة حديثة.
- تنمية احترام التعدّد والتشجيع على التعرّف على الآخر المختلف.
- معارضة الاعتماد على المحاصصة الطائفية في عملية ملء الشواغر، واختيار الأنسب في القطاع العام انطلاقاً من مزايا الشخص العلمية والوظيفية، وليس انطلاقاً من انتمائه الطائفيّ.
- حثّ البلديات ووزارة الثقافة ووزارة الشؤون الاجتماعيّة ووزارة الشباب والرياضة على تنظيم أنشطة مختلطة تعرّف الشباب على بعضهم بعضاً بعفوية وصدق.
- الحثّ على المحافظة على البيئة وتحفيز الشباب على الانتماء إلى الأرض، وبناء علاقة شخصيّة معها.
- العمل على مراقبة مختلف المحطّات ووسائل التواصل الاجتماعي التي تبثّ خطاب الكراهية وعبارات التحريض على الآخر المختلف. عدم السكوت عمّا يقوم به زارعو الفتنة في المجتمع.

هذا بعضٌ مما يمكن القيام به من دون ميزانيّات كبرى، وانطلاقاً من المعطيات التي تتوفّر في الواقع.

بصفتك أستاذة جامعية ومشرفة على مسارات تعليمية؛ هل المناهج التعليمية في لبنان تُعدّ أجيالاً نقديين، أم أنها صُممت (قصداً أو إهمالاً) لتخريج منفّذين تابعين للبنية السائدة؟ وما هي "الثورة التربوية" المطلوبة أولاً؟

هذا السؤال مهمٌ للغاية وهو يصوّب النظر نحو ما هو أساس في مسألة التربية، أي المنهاج. منذ مدة ويُحكى عن ورش تجديد المناهج التعليميّة في لبنان. تُعقد الاجتماعات، ويتمّ الإعلان عن دعوة الخبراء التربويين من أجل الاجتماع لوضع مناهج جديدة. لكن للأسف، ما يحدث فعلياً على الأرض يشوبه الكثير من اللغظ، والغموض، والاستعجال. هذا عدا عن تحكّم قوى السلطة وأحزابها بالشأن التربوي. لذلك، من جهتي، لا أشعر بالاطمئنان للسياسة التربوية المتبعة. السؤال الأبرز: أيّ مواطن نوّد أن نعدّه في لبنان المستقبل؟ أيّ شخصيّة نريد أن نبني من خلال المناهج التربوية؟

ذكرت في سؤالك أن المناهج وضعت من أجل تخريج منفّذين يتبعون السلطة القائمة من دون معارضة. هذا مؤسفٌ للغاية. نحن في بيئة تخشى النقد، وتحدّرُ منه. لا نريد أن يناقشنا أحد، فما يتمّ تقديمه يجب قبوله كما هو. وكأننا أمام مجموعة عقائد سماوية وليس أمام أفكار وضعها بشر، وهي تخضع لشروط مجتمعيّة ومعرفيّة وتاريخيّة لا يجوز التغاضي عنها.

إن كُف يد تدخّل السياسة في التربية هو ما يجب السعي إليه، ووضع التربية بين أيادي الأخضائيين أصحاب الهمّ التربوي، والرؤية الوطنية الخالصة. ما نحتاج إليه لا يشكّل همّاً عند المسؤولين. إن ترك الشأن

التربوي بين أيدي الذين اختارتهم الأحزاب لينفذوا سياساتها من دون نقد ولا اعتراض هو سرّ التدهور الذي نعاني منه.

بات معروفًا أن هناك من يضع يده على التربية باعتبارها إحدى مكاسب الدولة التي تمّ تقاسمها من ضمن غنائم الحرب. نحن في بلد تتقاذفه العواصف الطائفية والصراعات الإيديولوجية، والتكوين المعرفي أمرٌ في غاية الخطورة. المنهاج الرسمي شبه مغيب في المدارس الطائفية، هذا ما يؤدي إلى تخريج طلاب تابعين لإيديولوجيا معيّنة بإمكانها تكفير من تشاء وتعظيم شأن من تشاء. هناك سلطة تربوية تمارسها الطائفة، أو أصحاب المدارس الخاصة المهتمّين بتنشئة أجيال لها لون مميز، وسلوك محدد، وثوابت معرفية معيّنة يجب احترامها.

يتعلّق الأمر هنا أيضًا بالتمويل، وبالجبهة المموّلة، والشروط التي تفرضها. فالجميع يعلم ضعف ميزانيّة وزارة التربية، ومدى حاجتها إلى الدعم من أجل الاستمرار بعملها. غالبًا ما تفرض الجهة المانحة شروطها، هذا أمرٌ معروف ومتوقّع، وغالبًا ما ترضخ الجهة المستفيدة نظرًا إلى اعتبارات عدّة. لذا، في حال كنا نبغي تنشئة أبنائنا، في الطرف الحالي، على الفكر النقدي، فمن الأفضل للأسف، التوجّه نحو المدارس التي تتيح فرصة أتباع المنهاج الفرنسي أو الإنجليزي أو الأميركي.

يقول أنطونيو غرامشي: "أنا متشائم بسبب العقل، ولكني متفائل بسبب الإرادة". بين قسوة التفكير الفلسفي للواقع اللبناني المعقد، والأمل في إمكانية التغيير؛ أين تقف الدكتورة نائلة أبي نادر اليوم؟ وما الذي يمنح المفكر اللبناني السبب للاستمرار في الكتابة والتفكير داخل بلد يبدو أنه يحارب الفكر؟

من جهتي، أحاول كلّ يوم، ومع شروق كلّ شمس، أن أحتّ نفسي على ألا تيأس. وكوني مؤمنة وأصلي، أطلب الدعم من الله كي لا أياس. فالتحدّي الأكبر اليوم لكلّ إنسان ألا ييأس. والإرادة فعلٌ نشغل عليه كي يتكوّن وينمو فينا، وهي ليست شيئًا يهدى إلينا فنحصل عليه من دون جهد. أعتقد أنه إذا كانت لديّ إرادة فلا مكان لليأس. وأنا أسعى دومًا إلى أن أحافظ على هذه الإرادة.



الجامعة اللبنانية

بالتالي، المطلوب أوّلًا أن نشغل على أنفسنا، وأن نقاوم اليأس لأنه كفيّل بأن يسح من أمامنا معنى الوجود، فيصبح فارغًا لا لون له ولا مذاق. اليأس يُفقدنا الرغبة بالعيش والنضال. هذا هو أكثر شيء ينتظره منا العدو؛ عدوّ الإنسانية: أن نرمي سلاحنا المعرفي والنقدي، نستكين فنستسلم بهدوء. بالنسبة إليّ، المشوار طويل جدًّا. المشوار صعب جدًّا، ويحتاج إلى الكثير من الطاقة والإيمان والوعي: إيمان بالحياة؛ إيمان بالإنسان؛ إيمان بالكرامة الإنسانية؛ ووعي بأنّه علينا أن نسعى إلى ألا يكون في بلدنا أيّ إنسان فقير أو مغبون أو حقوقه مهدورة. لدينا عملٌ كثيرٌ من حولنا، وهو كفيّل بأن يشغلنا العمر بطوله، المهتمّشون يحيطون بنا، ومن واجبنا لفت الانتباه إليهم، والعمل على أن يشعروا بالمعيّة، وبأنهم ليسوا متروكين لأقدارهم. فالإحساس بالغربة وسط الناس بإمكانه أن يقتل صاحبه ويقضي عليه نفسيًّا كما جسديًّا.

نودّ أن نطرح عليك سؤالاً أخيراً حول إيمانك بالله، حاليًا، كيف تطوّر وأين أصبح وكيف تُعبّر عن اليوم؟

إنه سؤال يعني لي الكثير. فالإيمان ركيزة كبرى في حياتي. إنه موضوعٌ خاص جدًّا وعميق للغاية، وهو ما يعطيني الدفع لأكمل طريقي على الرغم مما يعترضني من عراقيل وحواجز.

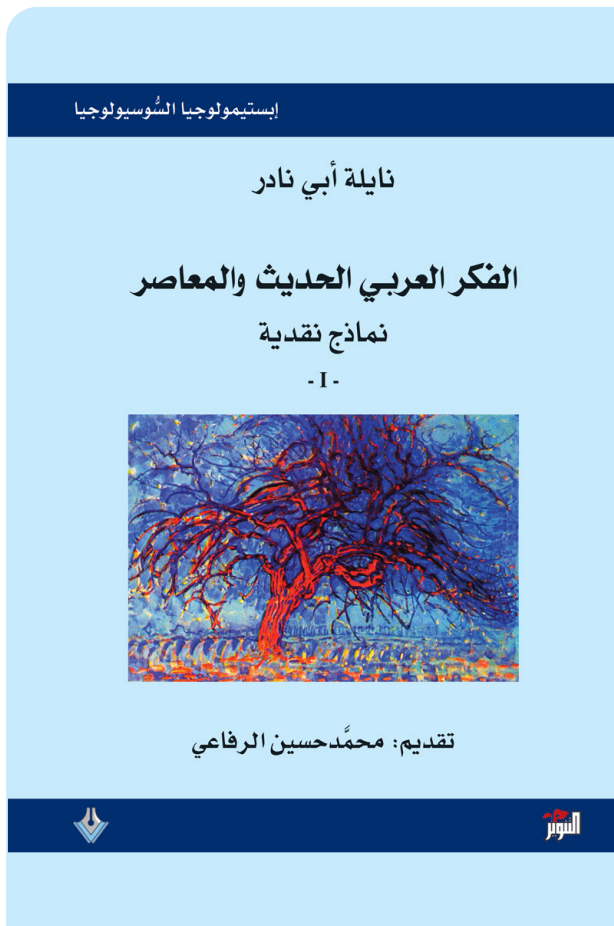
في الماضي، وفي لحظة من اللحظات أثناء الحرب، وجدت نفسي أخشى الآخر المختلف، وأكنّ له بعض المشاعر السلبية. ثم سألت نفسي، كيف يمكن أن أقصي الآخر وأصنّفه في خانة العدو، وأنا أعتقد نفسي بأنّي مؤمنة مسيحيّة. إيماني دفعني إلى أن أراجع ما تشربته من أفكار وما رأيته خلال الحرب من ممارسات قام بها البعض، لأعيد التفكير بالآخر، وبمحبة الآخر، وبعدم الخوف منه، رغم كلّ جرائم الحرب ومآسيها. أصبحت بفضل إيماني مدعوة أكثر إلى التعرّف على الآخر. ثم بدأت بإعداد أبحاثٍ في الفلسفة حول الفكر الإسلامي. ولعب المفكر محمد أركون دورًا كبيرًا في تظهير صورة أخرى عن الإسلام أمامي. أنه مفكّرٌ إنسانيّ جدًّا، محبٌ للحياة وأبنائها، عاش الاضطهاد لأنه أمازيغي، مسلم، غير عربي. والأمازيغية هي أقلّيّة مضطهدة، لذا، شعرتُ بأنه يمثّلني في مكان ما. فعندما نكون في حالة قلق، وتساؤل، ويأتي الجواب، بسلام، من داخلك، ترتاح وتقوى وتكمل مسيرتك. تصبح قادرًا على أن تفهم الجواب العقلاني حتى لو لم يقنعك أو يغيّر لك... تبدأ بالنظر إليه من زاوية مختلفة، ويمكنك حينها أن تتفهّمه.

تجربتنا مع الله تحتاج إلى تدخّل العقل. عندما أفكر بالله، أفكر بعقلي، وعندما أكلّمه، أكلّمه أيضًا بعقلي. وعندما أقرأ كلامه في الكتاب المقدس، أيضًا أقرأه عن طريق الفهم واستخدام العقل. هناك فلاسفة يقرّون بأن العقل محدود، صحيح. النظريات والأفكار بإمكانها أن تتغيّر كلّها لأنها ناقصة ومحدودة. كذلك، العقل لا يمكنه استيعاب المطلق، لأن المطلق أرحب منه، ونحن محدودون. أما الإيمان فهو غير محدود كونه يتعاطى مع المطلق، بالتالي، لذا، لم يعد من شيء يحده. فعندما يعي عقلك أنّ إيمانك لا محدود، يصبح لديه وعيٌ باللامحدود، فينطلق في التحليق بحثًا عن الحقيقة. الهامش الذي يتحرّك العقل في إطاره معروف، ومحدود. علّمتني الفلسفة تواضع العقل. مهما بلغنا حدًّا بعيدًا في المعرفة، نبقى محدودين، وموْطّرين. فلنترك الإيمان يسير في طريقه... ربما يقودنا إلى ما يمكنه أن يفاجئنا.

بناءً على توصيفك للإيمان، ما رأيك بالطقوس الدينية؟

الطقوس أمر آخر، هنالك أناس ترضيهم الطقوس وتفرّحهم وتساعدهم على التواصل مع الله. كنت أمارسها كثيرًا، لكن خفّت ممارستي مع الزمن. أصبحت أكثر ميلًا إلى التوجّد، إلى الاختلاء بالنفس بعيدًا عن الضجيج. الأمور تتعلّق براحة الإنسان من الداخل، بالفرح الذي يختبره بحضرة المطلق.

هناك أناس بحاجة إلى الطقوس، وهي تريحهم. المتصوفة والنسّاك مثلاً، كانوا يقسون على أنفسهم في ممارسة إيمانهم، إذ لم تعد الطقوس تفي بحاجاتهم الروحية. لكل إنسان علاقته الخاصة مع الله. هي علاقة مُفضّلة على قياسه. يحضرنني قولٌ يفيد بأن الحب قصيدة يكتبها اثنان، ولكلّ أن يكتب قصيدته برفقة من يحب. والإيمان بالنسبة إليّ هو دخولٌ في علاقة مع كائن مطلق. ولك أن تكتب قصيدتك الخاصة حول هذا اللقاء وتفاصيله التي تعنيك أنت بالدرجة الأولى...



المنظومة الانتخابية اللبنانية: ثغرات القانون، مآزق الرقابة، وجدلية التمديد

مقالة: أديب محفوظ

المقدمة

تُقاس جودة الأنظمة الديمقراطية بمدى اتساق أطرها التشريعية والإجرائية مع فلسفة التمثيل الشعبي العادل والحر. ويشكّل القانون الانتخابي الأداة القانونية لتجسيد العقد الاجتماعي ونقل السيادة من صاحبها الأصلي (الشعب) إلى الوكيل (المجلس النيابي) ضمن شروط وقواعد تضمن نزاهة المنافسة ودورية الاستحقاقات. في لبنان، شكّل إقرار القانون رقم 2017/44 تحولاً في الفكر التشريعي عبر إدخال نظام التمثيل النسبي بعد عقود من هيمنة النظام الأكثرّي. غير أنّ هندسة هذا القانون أنتجت "نسبية مقيدة" محكومة بقيود جغرافية وطائفية صلبة، وتزامنت مع قصور في آليات الضبط والرقابة الموكلة إلى هيئة الإشراف على الانتخابات، وصولاً إلى الانتكاسة الدستورية المتمثلة في العودة إلى نهج التمديد للمجلس النيابي.

تسعى هذه الدراسة إلى تقديم قراءة فقهية ونقدية متكاملة للمنظومة الانتخابية اللبنانية من خلال ثلاثة محاور مترابطة: يفكك الأول الثغرات البنوية في القانون 2017/44 وأثرها على المساواة التصويتية؛ ويحلّل الثاني التكيف القانوني والواقع الرقابي لهيئة الإشراف وتحديات الفضاء الرقمي؛ في حين يتناول الثالث الأبعاد الدستورية والفلسفية لظاهرة التمديد البرلماني وتداعياتها على الوكالة الشعبية، مختتمة برؤية إصلاحية شاملة.

المحور الأول: بنية التمثيل في القانون 2017/44 وعدالة وزن الصوت

يرتكز التحول نحو النظم النسبية في الفقه الدستوري المقارن على غاية أساسية قوامها تفكيك الاحتكار الأغليي، وضمان عدالة تمثيل القوى السياسية بحسب أوزانها الواقعية، ضمن بيئة تشريعية تحمي تكافؤ الفرص وتضمن المساواة في وزن الصوت. غير أنّ تفكيك البنية الداخلية للقانون رقم 2017/44 يكشف عن هندسة تقنية أنتجت نموذجاً هجيناً يمكن تسميته بـ "النسبية المقيدة"، حيث جرى إفراغ الأداة النسبية من مفاعيلها الإصلاحية وتطويعها لخدمة التوازنات الطائفية والمحلية التقليدية. يناقش هذا المحور كيف أسهمت هندسة الدوائر، وآليات احتساب الحاصل الانتخابي، وحصر الصوت التفضيلي في نطاق جغرافي ضيق، في تآكل الوظيفة التمثيلية للنسبية، وتشويه القوة التصويتية للمواطن، وتحويل المنافسة البرامجية المشتركة إلى صراع خدماتي محلي وشخصي.

أولاً: هندسة الدوائر وتفاوت القوة التصويتية

يفترض في ترسيم الدوائر الانتخابية أن يقدّم ضمانة تشريعية لعدم تفاوت "قوة الصوت" بين ناخب وآخر، تماشياً مع المادة السابعة من الدستور اللبناني



التي تكرس مساواة المواطنين في الحقوق والواجبات، ومع معايير لجنة البندقية التي تشترط توزيع المقاعد على نحو متوازن بين الدوائر (لجنة البندقية، 2002). إلا أنّ التوزيع الرقمي للمقاعد في قانون 2017/44 يكشف عن انحراف حاد عن هذا المعيار الديمقراطي.

إن غياب معيار ملزم يحد من الانحرافات بين الدوائر (مثل تحديد نسبة ثابتة لعدد الناخبين لكل مقعد) أدى إلى نشوء ما يمكن تسميته بـ "الصوت الهجين"، حيث تختلف القيمة التمثيلية للصوت وجدواه الحسابية جذرياً بين دائرة وأخرى. ففي دوائر مثل (بيروت الأولى) أو (بعلبك - الهرمل)، يظهر تفاوت ملموس في "الحاصل الانتخابي" المطلوب للفوز بمقعد واحد مقارنة بدوائر صغرى أو ذات توزيع طائفي مغاير (محفوظ، المقال الأول). هذا التباين يحوّل الدوائر الانتخابية إلى جزر تمثيلية غير متكافئة ويفرغ مبدأ المساواة من مضمونه العملي.

ثانياً: الحاصل الانتخابي والأصوات غير المترجمة

يرتبط الأثر العملي لطريقة الاحتساب النسبي بحجم الدائرة وعدد المقاعد المخصصة لها؛ فكلما صغرت الدائرة الانتخابية، ارتفع الحاصل الانتخابي (العتبة الفعلية)، مما يقلص فرص اللوائح الجديدة والتعددية السياسية. ينتج عن هذا المزيج (حجم الدائرة/عدد المقاعد) كتلة ضخمة من "الأصوات غير المترجمة" وهي أصوات الناخبين التي ذهبت للوائح لم تتخط الحاصل، مما يؤدي إلى إقصاء قوى سياسية حائزة على تأييد شعبي، وتحويل النسبية إلى آلية لإعادة إنتاج القوى التقليدية (بعثة الاتحاد الأوروبي، 2022).

علاوة على ذلك، برزت عوائق لوجستية أثرت سلباً على حرية الاقتراع ونسبة المشاركة، وفي مقدمتها عدم اعتماد مركز الاقتراع الموحد "الميجاستر"، والذي اعتبرته الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات (لادي) أداة لتعميق "الزبائنية الجغرافية" من خلال استغلال كلفة بدل النقل كوسيلة للضغط السياسي وتوجيه خيارات الناخبين (الجمعية اللبنانية، 2022).

ثالثاً: الصوت التفضيلي وتآكل الوظيفة النسبية

يعد الصوت التفضيلي المقيد بالقضاء أكثر عناصر القانون 2017/44 تأثيراً في سلوك الناخبين والمرشحين، إذ يمثل مفارقة بنوية: فالنسبية تقوم أصلاً على منطق البرنامج واللائحة المتناسكة، بينما الصوت التفضيلي يوجه المنافسة إلى داخل اللائحة الواحدة. يدفع هذا التصميم المرشح إلى بناء حملة تفاضلية ضد حلفائه في القائمة لاستقطاب الأصوات التفضيلية، مما يرفع من وتيرة الاستثمار في شبكات الخدمات والولاءات الشخصية والمال الانتخابي بدلاً من الخطاب البرامجي الموحد (بعثة الاتحاد الأوروبي، 2022). وبذلك، يتحول المقعد النيابي إلى مسابقة محلية ضيقة، وتصبح النسبية مجرد غطاء شكلي لمنافسة أكثرية فرعية (محفوظ، المقال الأول).

المحور الثاني: هيئة الإشراف على الانتخابات: جدلية النص ومآزق التغيب الرقابي

تتوقف الفعالية الحقيقية لأي نص انتخابي إصلاحي على مدى استقلالية وقوة الجهاز الرقابي المنوط به حماية عملية الاقتراع ولجم المخالفات. وفي حين جزم المشرّع اللبناني في المادة التاسعة من القانون رقم 2017/44 بإنشاء

"هيئة دائمة للإشراف على الانتخابات" كترجمة بنوية لنموذج الإدارة الانتخابية المستقلة تماشياً مع المعايير الدولية المعاصرة، إلا أنّ التمحيص الإداري والعملي يكشف أن المقاربة التشريعية بقيت شكلية؛ إذ أفرغت المواد الإجرائية اللاحقة هذا الاستقلال من مضمونه السيادي. يتناول هذا المحور بالتحليل النقدي واقع هيئة الإشراف على الانتخابات عبر ثلاثة أبعاد متداخلة؛ يبدأ بالتكليف الفقهي لمعضلة "الانقسام القانوني" والتبعية الوظيفية لوزارة الداخلية، ثم ينتقل لمعينة مظاهر "الامتناع الإداري" والاستثنائية السياسية التي أدت إلى تغيب الهيئة قسراً في محطات مفصلية (استحقاق 2025 نموذجاً)، وصولاً إلى رصد مظاهر العجز المؤسسي في امتلاك أدوات الردع والإنفاذ الزجري الفوري، لا سيما أمام التدفق المالي المنفلت والتحديات السيبرانية المستحدثة في الفضاء الرقمي.

أولاً: التكيف القانوني ومعضلة التبعية الوصائية

جاء النص على إنشاء "هيئة دائمة للإشراف على الانتخابات" في المادة التاسعة من القانون 2017/44 لمحاكاة التوجهات الدولية المعاصرة الداعية لتبني نموذج "الإدارة الانتخابية المستقلة" (Electoral Management Body - EMB) وفك الارتباط بين السلطة التنفيذية وإدارة العمليات الانتخابية (محفوظ، المقال الثاني). وتشدد لجنة البندقية في "مدونة قواعد السلوك في المسائل الانتخابية" على أن استقلال الإدارة الانتخابية وحيادها يمثلان الركيزة الأساسية للنزاهة، وهو ما يتطلب سيادة مالية وحصانة ضد العزل (لجنة البندقية، 2002).

من الناحية الفقهية، يثير منح الهيئة الشخصية المعنوية إشكالات عميقة في القانون الإداري اللبناني؛ إذ يعثرها انقسام قانوني يجعلها مستقلة اسماً وتابعة فعلاً. تفتقر الهيئة إلى السيادة الإدارية والمالية، فهي مرتبطة عضواً بوزارة الداخلية والبلديات من حيث المقر، وتعتمد في كادرها على موظفين منتدبين من الإدارات العامة مما يخلق ولأء مزدوجاً يضعف استقلالية التحقيقات الرقابية (محفوظ، المقال الثاني). كما تخضع الهيئة لوصاية إدارية ومالية مشددة من وزارتي الداخلية والمالية، مما يضعها في مرتبة أدنى من التجارب الإقليمية المستقلة كالهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس (القانون الأساسي رقم 23 لسنة 2012) أو الهيئة المستقلة في الأردن (إيفس، 2014).

ثانياً: الامتناع الإداري وتجربة استحقاق 2025

تتجلى ثغرات البناء القانوني للهيئة في معضلة الديمومة الفاقدة للضمانات الإجرائية (المادة 11)، حيث رُبط استمرار الأعضاء بصدر مرسوم تعيين من مجلس الوزراء، مما يسمح للسلطة التنفيذية بممارسة التعطيل الإداري العمدي عبر الامتناع عن إصدار المرسوم (الجمعية اللبنانية، 2025). وقد بلغ هذا التغيب ذروته في الانتخابات البلدية والاختيارية لعام 2025؛ إذ استندت السلطة التنفيذية إلى تفسير استنسابي ضيق للمادة 16 من قانون البلديات التي تحيل إلى قانون الانتخابات النيابية "فيما لا يتعارض وأحكامه"، لتعطيل تفعيل الهيئة قسراً بحجة عدم انطباق صلاحياتها على العمل البلدي (محفوظ، المقال الثاني).

إن هذا القرار بالامتناع شلَّ الرقابة الرسمية على الإعلام والإنفاق في استحقاق 2025، وشكل خرقاً لمبدأي "وحدة المعايير الانتخابية" و"توازي الصيخ"، إذ إنّ الهيئة المنشأة لحماية نزاهة التمثيل الوطني أولى بها قانوناً الإشراف على التمثيل المحلي، مما أدى لانكشاف الفضاء الانتخابي أمام انتهاكات واسعة غابت عنها المحاسبة (الجمعية اللبنانية، 2025).

ثالثاً: قصور آليات الضبط وسقوف الإنفاق في الفضاء التقليدي والرقمي

تكمّن نقطة الضعف الجوهرية في أن الهيئة تفتقر لصلاحيات الضابطة العدلية المنقوصة وسلطة الإنفاذ الفوري للجزاء؛ فهي ترصد المخالفة لكنها لا تملك قمعها، واضطرابها للجوء إلى النيابة العامة الخاضعة لوزارة العدل يفرغ الرقابة من "فعالية الزمن" (محفوض، المقال الثاني). هذا الضعف حوّل سقوف الإنفاق المالي إلى مجرد أرقام شكلية لا تعكس واقع الدعم المالي الضخم الذي يضرب مبدأ تكافؤ الفرص (بعثة الاتحاد الأوروبي، 2022). وتشير لادي ميدانياً إلى عجز بنيوي في حماية إرادة الناخب من الضغوط المباشرة والتزييب وخرق سرية الاقتراع نتيجة غياب سلطة الردع الفورية للهيئة (الجمعية اللبنانية، 2022).

يتضاعف هذا العجز أمام طفرة الإعلام الرقمي؛ فمنظومة القانون 2017/44 صيغت بعقلية الإعلام التقليدي، مما خلق فراغاً تنظيمياً كلياً حيال الإعلان السياسي الرقمي. ويحدّر دليل اليونسكو لعام 2022 من خطورة هذا الفراغ الذي يسمح ببروز الإنفاق الانتخابي المستمر عبر المؤثرين والجيوش الإلكترونية، وتقنيات "الاستهداف الدقيق" التي تتيح للتلاعب بإرادة الناخبين بعيداً عن الرصد المؤسّساتي، مما يجعل نص "الصمت الانتخابي" يتلاشى تماماً أمام التدفق المالي الرقمي على منصات التواصل الاجتماعي مثل (Facebook) و(TikTok) (اليونسكو، 2022).

المحور الثالث: إشكالية التمديد للمجلس النيابي: تقويض الوكالة الشعبية وتأييد السلطة

تمثّل الدورية المنظّمة للاقتراع العام الأساس البنوي الذي يستمد منه النظام التمثيلي مشروعيته السياسية والقانونية؛ وبها يتأصل التداول السلمي على السلطة وتتحقق ممارسة السيادة الفعلية للموكلين. غير أن الواقع الدستوري في لبنان واجه اختلالاً مزمناً بتواتر ظاهرة التمديد البرلماني، التي تجاوزت حدود التدبير الفني المؤقت لتتحول إلى أداة لتعطيل فاعلية الوكالة الشعبية والإفلات من المساءلة الدورية. يتقصّى هذا المحور الأبعاد المتعددة لإشكالية التمديد من خلال أربع نقاط رئيسيّة: يبدأ بتأصيل الجذور الفلسفية للوكالة محددة المدة، ثم يتتبع المسار التاريخي للتمديد في التجريبتين الجوزيتين والجمهورية الثانية، لينتقل بعدها لفرز وتفكيك حدود نظرية الظروف الاستثنائية ومبدأ التناسب، ويختم بتشريح أثر غياب الرقابة القضائية الفعالة في خلق عرف واقعي يتحدى النص المكتوب ويقوّض دولة القانون.

أولاً: الأبعاد الفلسفية للوكالة الشعبية محددة المدة

تقوم الديمقراطية التمثيلية في جوهرها على فكرة الوكالة؛ وهي وكالة مشروطة بهدف ومدة زمنية محددة دستوريّاً. وتحديد المدة ليس تفصيلاً

إجرائيّاً، بل هو الأداة الوحيدة التي تمنح الناخب فرصة دورية لمساءلة ممثليه وتجديد الثقة بهم أو سحبها (بركة، 2005). من منظور الفلسفة السياسية ومفكري العقد الاجتماعي وعلى رأسهم جان جاك روسو، فإن السيادة ملك للشعب وحده وهي غير قابلة للتفويض الدائم أو التصرف (روسو، 1762)؛ وبالتالي فإن قيام المجلس النيابي بالتمديد لنفسه يمثل مصادرة للسيادة الأصلية، وحالة من منح السلطة لذاته دون تفويض من صناديق الاقتراع، مما ينسف مبدأ فصل السلطات ويجعل السلطة التشريعية فوق الشعب وفوق الدستور (شكر، 2012).

ثانياً: المسار التاريخي للتمديد: من الحرب الأهلية إلى الجمهورية الثانية

لم يكن التمديد البرلماني في لبنان حالة استثنائية عابرة، بل تحول عبر التاريخ السياسي إلى نهج تستخدمه القوى الحاكمة لتأجيل المحاسبة وترتيب التوازنات بعيداً عن تقلّبات الإرادة الشعبية (مسرة، 1997). ويتضح هذا المسار من خلال محطتين أساسيتين:

- مرحلة الحرب الأهلية (1972-1992): شهدت تمديداً متكرراً لمجلس 1972 استمر لعشرين عاماً بذريعة استحالة إجراء الانتخابات نتيجة الانقسام الجغرافي والظروف الأمنية القسريّة (رباط، 1982). وأدى ذلك إلى شيخوخة المؤسسة التشريعية، وعزل جيل كامل من الشباب عن المشاركة السياسية، وترسيخ فكرة البقاء دون رضا المحكومين.
- الجمهورية الثانية (ما بعد الطائف): بدأت بتمديد تقني لمجلس 1992 لعدة أشهر (مسرة، 1997)، ثم تطورت لاحقاً عبر ثلاث عمليات تمديد متتالية ومتطاولة لأعوام 2013 و2014 و2017 لغايات سياسية مبيّنة وتجنب الاقتراع الشعبي، مما حوّل الاستثناء إلى قاعدة واقعية تضرب جوهر الدستور (المجلس الدستوري، القرار 2014/5).

ثالثاً: اختبار التمديد المعاصر والتحصن بالظروف الاستثنائية

توّج هذا المسار المأزوم في التاريخ الحديث بتصويت المجلس النيابي على التمديد لنفسه في جلسة 9 آذار 2026، استناداً إلى الظروف القاهرة الناتجة عن الحرب والعدوان المستمر على البلاد (محفوض، المقال الثالث). ورغم موضوعية الظرف القاهر أمنياً، إلا أن المدة الطويلة المقررة تجاوزت مقتضيات الضرورة التقنية، وجاءت لتلبّي نوايا سياسية بالتمديد كانت تلوح في الأفق العام حتى قبل تفاقم الأوضاع العسكرية.

تتحصن السلطة السياسية دائماً بنظرية الظروف الاستثنائية لتبرير هذه القوانين، وهي نظرية فقهية تهدف أساساً لحماية ديمومة الدولة واستمرارية المرفق العام عند وجود حالة عجز مادي مطلق. غير أن الفقه والقضاء الدستوري وضعاً قيوداً صارمة لتطبيقها، أبرزها مبدأ التناسب؛ فالخطر الأمني الذي يمنع إجراء الانتخابات لمدد وجيزة لا يبرر قانوناً التمديد لسنوات (خليل، 2005). فإذا كان التعطيل ناتجاً عن تقصير السلطة ذاتها في الإعداد والتحضير، فإن التمديد يفتقر لركنه المادي الشرعي ويغدو باطلاً.

رابعاً: غياب الرقابة القضائية الفعالة ونشوء العرف الواقعي

لقد أكد المجلس الدستوري اللبناني في قراره التاريخي رقم 2014/5 أن دورية الانتخابات مبدأ ذو قيمة دستورية لا يجوز المساس به إلا في حالات الاستحالة المطلقة (المجلس الدستوري، 2014). ومع ذلك، لعب التعطيل السياسي المبرمج للمجلس الدستوري عبر إفقاده النصاب القانوني عمداً ومنعه من إصدار قرارات إبطال نافذة - كما تجسد في قضية القرار رقم 1997/1 والوقائع والطعون اللاحقة به- دوراً سلبياً في تجريد الرقابة القضائية من فاعليتها (المجلس الدستوري، 1997).

إن هذا العجز والتعطيل في حسم الطعون حوّل قوانين التمديد المتكررة إلى ما يشبه العرف الواقعي المكرّس الذي يتحدى النص الدستوري المكتوب، وهو ما يهدد هيبة الأحكام والعهود الدستورية، ويفتح الباب قانونياً وسياسياً للتلاعب والتعطيل المستقبلي بمدد ولايات المؤسسات الدستورية والقضائية الأخرى في الدولة (بركة، 2005).

المحور الرابع: حزمة إصلاحية تشريعية ومؤسّساتية شاملة

بناءً على هذا التفكيك البنوي، يتضح أن الإصلاح الانتخابي لا يستقيم بتعديلات مجتزأة، بل يتطلب حزمة تشريعية ومؤسّساتية متكاملة ومترابطة تسد هذه الثغرات وتمنع تداخلها، وذلك وفق الآتي:

- إعادة هندسة الصوت التفضيلي وتصحيح التمثيل:** رفع نطاق الصوت التفضيلي ليكون على مستوى الدائرة الكبرى بدلاً من القضاء، أو استبداله بنظام اللائحة ذات الترتيب المغلق أو المفتوح وفق ضوابط ديمقراطية؛ وذلك للحد من التنافس الداخلي الهدام وتعزيز التنافس على أساس البرامج السياسية (محفوض، المقال الأول؛ بعثة الاتحاد الأوروبي، 2022).
- تقنين معايير ترسيم الدوائر:** إدراج نص معياري ملزم في صلب القانون يحدّد سقفاً أعلى لل تفاوت المسموح به في القوة التصويتية بين الدوائر (عدد الناخبين/المقعد)، ضماناً لمبدأ المساواة في وزن الصوت وتكافؤ الفرص الدستوري (لجنة הבندقية، 2002).

- المأسسة الكاملة للإدارة الانتخابية (تعديل المادة 11 من القانون 2017/44):** تحويل هيئة الإشراف إلى سلطة دستورية مستقلة تماماً وفك ارتباطها العضوي والمالي بوزارة الداخلية. ويتطلب ذلك منحها موازنة مستقلة تُصرف بقرار من رئيسها، وجهازاً وظيفياً وتقنياً دائماً، وتعديل آلية تعيين أعضائها عبر ترشيحات من مجلس القضاء الأعلى ونقابة المحامين والجامعات وأغلبية موصوفة في البرلمان (محفوض، المقال الثاني). كما يجب تعديل المادة 11 لتنص صراحة على ممارسة الهيئة لمهامها "حكماً وبكامل صلاحياتها التقريرية والزجرية" في الفترات الانتقالية منعاً للتعطيل الإداري (الجمعية اللبنانية، 2022).

- توسيع الولاية وتطوير الصلاحيات لنموذج شبه قضائي:** تعديل المادة 16 من قانون البلديات للنص صراحة على بسط ولاية الهيئة الرقابية على كافة أنواع الانتخابات (النيابية، البلدية، والاختيارية) منعاً للاجتهاد الاستنسابي (الجمعية اللبنانية، 2025). ومنح الهيئة صلاحيات شبه قضائية تتيح لها فرض غرامات فورية، وقف

الإعلانات المخالفة، وتفعيل ضابطة عدلية انتخابية ملحقة بها مباشرة للإنفاذ في الزمن الانتخابي، بدلاً من الارتتهان للمسارات القضائية البطيئة (برنامج الأمم المتحدة، 2022؛ ميديا، 2014).

- ضبط التمويل والإعلام ومأسسة الرقابة الرقمية:** إلزام المرشحين بنظام التصريح الدوري والعلمي عن النفقات أثناء الحملة، ومنح الهيئة صلاحية التعاقد المستقل مع شركات تدقيق مالي (بعثة الاتحاد الأوروبي، 2022). وإنشاء "وحدة رقابة رقمية سيبرانية" داخل الهيئة مدعومة بالذكاء الاصطناعي، مكلفةً بإلزام منصات التواصل العالمية بالشفافية في الإعلانات السياسية أسوة بقانون الخدمات الرقمية الأوروبي (DSA)، وإلزام المرشحين بالتصريح عن حساباتهم الرقمية لضبط الإنفاق المستر ومكافحة التضليل ومراعاة "الصمت الانتخابي" فعلياً (اليونسكو، 2022؛ الاتحاد الأوروبي، 2024).

- تطوير مسار الطعون وتسوية النزاعات:** تزويد المجلس الدستوري بأدوات تحقيق فني وتقني واسعة (إعادة الفرز وتدقيق المحاضر والتقصي الميداني) ليتجاوز التدقيق الورقي الشكلي، وتقصير المهل القانونية للبت بالطعون لضمان حماية صحة التمثيل واسترداد المقاعد في توقيت مؤثر سياسياً (لجنة הבندقية، 2002؛ الوكالة الوطنية، 2022).

- تقييد التمديد البرلماني وإسناده للقضاء الدستوري:** تقييد مفهوم الظروف الاستثنائية بنصوص قاطعة، ونزع صلاحية التمديد الذاتي من يد البرلمان. وفي حالات الاستحالة المادية المطلقة، يُلزم البرلمان بتقديم طلب معلل للمجلس الدستوري، لتكون له وحده الصلاحية الحصرية والسابقة في تقدير مشروعية الظرف ومنح إجازة "تمديد تقني" لأقصر فترة ممكنة منعاً للإفلات من المحاسبة (محفوض، المقال الثالث؛ المجلس الدستوري، 1997).

- تعزيز الشمول السياسي (الكوتا النسائية):** اعتماد كوتا مرحلية إلزامية للنساء لا تقل عن 30% في اللوائح الانتخابية كتدبير تصحيحي للاختلال البنوي وتحقيقاً للمساواة الفعلية (برنامج الأمم المتحدة، 2022).

الخاتمة

إن تفكيك أركان العملية الانتخابية في لبنان يُظهر أن الأزمة لا تكمن في تبني النص النسبي، بل في القيود التصميمية والإجرائية التي أفرغته من جوهره الإصلاحي. فالصوت التفضيلي أعاد إنتاج الاصطفاف المحلي، وإيهام معايير الدوائر أخل بالمساواة التصويتية، وتبعيّة هيئة الإشراف غيّبت أدوات الضبط الفعالة في الفضاءين التقليدي والرقمي، ليأتي التمديد البرلماني المتكرر ويتوّج الأزمة بمصادرة الوكالة الشعبية وتأييد السلطة.

إن الانتقال نحو نظام ديمقراطي حقيقي يستدعي تلازم مسارات الإصلاح عبر تبني الحزمة التشريعية المقترحة، وبناء إدارة انتخابية سيادية تملك سلطة الجزاء الناجز، وتقييد استغلال الأزمات للإفلات من صناديق الاقتراع. بذلك فقط يتحول القانون الانتخابي من أداة تقنية لتقاسم المقاعد إلى رافعة للعدالة التمثيلية، تسهم في استعادة ثقة المواطن بمؤسسات الدولة وتحصين السلم الأهلي والمسار الدستوري.

”مرسح“ مساحة ثقافية في طرابلس في مواجهة الصورة النمطية

تحقيق: هنادي نصّار- تصوير: زينا رابعة

نادين علي ديب: "الفن مساحة لاستشراف إمكانات جديدة وإعادة التفكير في الطريقة التي نريد أن نحيا بها".

لكن المشروع لا يطرح الفن بوصفه ترفاً أو مساحة للترفيه فحسب، بل بوصفه فعلاً ثقافياً قادراً على طرح الأسئلة ومساءلة الواقع وفتح آفاق جديدة. وفي مدينة تتقاطع فيها الأزمات مع محدودية المساحات العامة، يصبح وجود فضاء مستقل للفن أشبه بمحاولة لاستعادة حق أساسي: حق الإنسان في أن يلتقي، وأن يفكر بحرية، وأن يسأل: كيف نريد أن نعيش؟

في هذه المقابلة، نتحدث مع الناشطة الثقافية ومؤسسة "مرسح" نادين علي ديب، عن تجربتها في بناء مساحة ثقافية مستقلة في طرابلس، وعن علاقة الفن بالمجتمع والأزمات، ودور الثقافة في توسيع الحياة العامة، وصولاً إلى سؤالٍ أكبر: كيف يمكن للفن أن يُساعدنا على بناء صورة مختلفة لمدينتنا ولحياتنا فيها؟

في مدينةٍ كثيرًا ما تُختزل صورتها في الأزمات والصراعات والصور النمطية، ثمّة من يحاول أن يروي طرابلس من زاوية أخرى؛ زاوية الفن والثقافة والخيال، وحق الناس في أن يتصوروا مدينةً تشبههم أكثر.

من هذا الإيمان انطلقت تجربة "مرسح"، التي بدأت كمبادرة ثقافية مستقلة في الميناء، قبل أن تتطور إلى مساحة تحتضن الفنون البصرية وفنون الأداء والموسيقى والسينما والأدب، وتفتح أبوابها لفنانين ومبدعين من طرابلس وشمال لبنان.

إحدى المعروضات الموسيقية في مرسح مع فرقة تلت - فرح قدور وعلي حوت وسماح بولمنا



لائحة المراجع والرموز التوثيقية

ملاحظة: الرمز "محفوظ، المقال الأول" يشير إلى مقال الثغرات في قانون الانتخاب؛ "محفوظ، المقال الثاني" يشير إلى مقال هيئة الإشراف؛ "محفوظ، المقال الثالث" يشير إلى مقال التمديد للمجلس النيابي.

أولاً: المراجع والوثائق الوطنية

1. الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات. (2022). التقرير الختامي لمراقبة الانتخابات النيابية 2022. بيروت.
2. الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات. (2025). التقرير الختامي لمراقبة الانتخابات البلدية والاختيارية في لبنان. بيروت.
3. الجمهورية اللبنانية. (1977). المرسوم الاشتراعي رقم 118: قانون البلديات وتعديلاته. بيروت: الجريدة الرسمية.
4. الجمهورية اللبنانية. (2017). قانون رقم 44 تاريخ 2017/6/17 (قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب). بيروت: الجريدة الرسمية.
5. المجلس الدستوري اللبناني. (1997). القرار رقم 1997/1 تاريخ 1997/5/10 (المتعلق بإبطال قانون تمديد ولاية المجالس البلدية). بيروت: الجريدة الرسمية.
6. المجلس الدستوري اللبناني. (2014). القرار رقم 2014/5 الصادر بتاريخ 2014/11/28 (حيثيات مبدأ التناسب ودورية الانتخابات). بيروت.
7. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات. (2022). تقرير مراقبة الانتخابات النيابية للعام 2022 من منظور جندري. بيروت.

8. محفوظ، أديب إسماعيل. (2026، 11 شباط). الثغرات في قانون الانتخابات النيابية: قراءة تحليلية نقدية. المفكرة القانونية.
9. محفوظ، أديب إسماعيل. (2026، 28 شباط). هيئة الإشراف على الانتخابات: جدلية النص القانوني ومأزق التغيب الرقابي. المفكرة القانونية.
10. محفوظ، أديب إسماعيل. (2026، 14 آذار). إشكالية التمديد للمجلس النيابي: تقويض الوكالة الشعبية وتأبيد السلطة. المفكرة القانونية.
11. الوكالة الوطنية للإعلام. (2022، 20 تشرين الأول). المجلس الدستوري رد 5 طعون بالانتخابات النيابية. بيروت.

ثانياً: المراجع الفقهية والدولية (المعرّبة)

12. الاتحاد الأوروبي. (2016). كتيب مراقبة وسائل الإعلام في بعثات الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات. بروكسل: منشورات الاتحاد الأوروبي.
13. الاتحاد الأوروبي. (2024). قانون الخدمات الرقمية (DSA): حماية النزاهة الديمقراطية في الفضاء الإلكتروني. بروكسل.

14. بركة، إدموند. (2005). القانون الدستوري والمؤسسات السياسية. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
15. بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات. (2022). الانتخابات النيابية اللبنانية – 15 أيار 2022: التقرير النهائي. بروكسل.
16. خليل، محسن. (2005). القضاء الدستوري والرقابة على دستورية القوانين في لبنان. بيروت: دار النهضة العربية.
17. رباط، إدموند. (1982). الوسيط في القانون الدستوري اللبناني. بيروت: دار العلم للملايين.
18. شكر، زهير. (2012). الوسيط في القانون الدستوري اللبناني: دراسة مقارنة. بيروت: دار النهضة العربية.
19. لجنة البندقية (اللجنة الأوروبية للديمقراطية عن طريق القانون). (2022). مدونة قواعد السلوك الجيد في الشؤون الانتخابية: المبادئ التوجيهية والتقرير التوضيحي. ستراسبورغ: مجلس أوروبا.
20. مسرة، أنطوان. (1997). البنية الدستورية والسياسية في لبنان: مقارنة سوسيولوجية قانونية. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
21. المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA). إدارة الانتخابات: تصميم الهيئات الانتخابية وإدارتها. ستوكهولم.
22. المنظمة الدولية للنظم الانتخابية (IFES). دليل تصميم الإدارة الانتخابية: المبادئ والممارسات. واشنطن العاصمة.
23. اليونسكو. (2022). الانتخابات في العصر الرقمي: دليل للمسؤولين عن إدارة الانتخابات. باريس: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.



كيف تُعرِّف عن نفسك وعن عملك؟

قبل كل شيء، أنا ابنة طرابلس، وأم، و"ناشطة ثقافية"، أعيش بين لبنان وهولندا. لدي اهتمام كبير بالتقاطعات الفنية، وبما يمكن أن يقدمه الفن بوصفه حالة مشاكسة تطرح أسئلة اجتماعية وسياسية ونقدية.

ويهمُّني هذا التقاطع الذي يتيح الفن، لما يمكن أن يحققه من إعادة التفكير في السرديات التي نعيش فيها، وتعريفها وفق رؤية جديدة. كما أؤمن بأن بلورة هويتنا تتطلب منا العمل على إنتاج المعرفة التي تميزها وتعرِّف بها بشكل واضح.

كيف وقع الاختيار على تسمية "مرسح"؟

"مرسح" هي الكلمة الشعبية لـ "مسرح". وأثناء بحثنا عن تسمية للمشروع، كنا نريد اسمًا بعيدًا عن التكلُّف، يشبه الأجواء التي تحفل بها هذه المساحة، ولا سيما أن هذا التعبير يُستخدم في لبنان ومصر وسوريا للدلالة على ما كان يُعرف أيضًا بـ "التياترو".

كما أن هذه التسمية كانت قد علقت في ذهني بعد مشاهدتي عملاً دراميًّا للمخرج السوري حاتم علي استخدم فيه هذا المصطلح.

كيف وُلد المشروع، وما الأهداف التي انطلق منها؟

بدأت التجربة عام 2016 من خلال مشروع "ورشة 13"، وهو عبارة عن مقهى وبار أسسته بتمويل خاص ليشكّل مساحة مستقلة وشاملة في الميناء لصعوبة الأمر في طرابلس. كنت أسعى إلى إيجاد نموذج تقديمي يعمل على التقاطع بين الفن والمعرفة والنقد.

لم يكن الهدف إنشاء مقهى أو مكان للفعاليات فحسب، بل محاولة إيجاد فضاء ثقافي مستقل. وقد غلب عليه الطابع الموسيقي، لصعوبة تقديم تجارب مختلفة، مثل الأعمال المسرحية، لأنها تتطلب مساحة أكبر.

وكنّت قد شاركت في إقامة فنيّة في روما، وعاشت كيف تمتلك معظم المدن قصصًا ومساحات تتيح لها أن تقدم نفسها وأن تعيد النظر في صورتها.

نادين علي ديب مؤسسة مرسح



في المقابل، لا نجد ما يشبه ذلك في طرابلس التي غالبًا ما تُقدّم من خلال إسقاطات مرتبطة بالعائلات السياسية وعلاقاتها بالمدينة، والتي تحدد من يحق له أن يعمل وبماذا وكيف، وما أنواع المشاريع المقبولة، إضافة إلى الطبقة الواضحة في المدينة.

لكن معظم المدن، توفر مكانًا للمحافظين، وآخر للتقدميين، ولمن هم بين الاثنين، وهكذا نرى تنوعًا في الأنماط السائدة داخل هذه المجتمعات. مما يوكد أجواء من المشاكسة التي تتيح طرح الأسئلة البناءة واختيار نمط العيش الذي يناسب كل مجموعة.

منسقة علاقات الفنانين والتواصل والمصممة الغرافيكية في مرسح جنى مجدلاني برفقة زينا رابعة من أسرة تحرير تواصل مدني



وأشدّد بأنني لا أسعى إلى التغيير في المجتمع إنما أريد ببساطة أن أعيش في مدينتي بطريقة مختلفة، وأن أحاول إنشاء فضاء مستقل يسمح بذلك، ويُتيح لي ولغيري اللقاء بأناس يشبهونني. وإيماني بأهمية التلاقى ضمن مجموعة تعمل يدا بيد. وهو ما اكتسبته من تجربتي الكشفية ونشاطي الجامعي.

يشغل "مرسح" اليوم مساحة تراثية مميزة. كيف استطعتم تحقيق ذلك؟

في عام 2022، أخذ المشروع الذي بدأتُه في "ورشة 13" شكلًا جديدًا، إذ شجعتنا مؤسسات وشركاء عديدون على المضي في مسار التحول نحو العمل المؤسسي، وعدم الاكتفاء بنموذج المقهى الذي يقدم الفعاليات بطريقة عفوية وغير رسمية.

عندها بدأنا العمل على تأسيس "مرسح". كنت أطمح إلى مكان يحمل هوية خاصة، يشبه الأماكن القديمة، ويمكن تحويله إلى مساحة معاصرة نستطيع العمل فيها، وتحديدًا في منطقة الميناء.

ما دور الجهات المانحة في استمرار المشروع وتطوره؟

لا شك في أن الدعم كان أساسيًا للوصول إلى هذه المرحلة. حصلنا على أول منحة من السفارة النرويجية في لبنان، التي طلبت منا أن نتقدم لمشروع لتحويل المبادرة إلى مؤسسة. دعمتنا السفارة في مرحلة التأسيس، أي في كيفية إنشاء المؤسسة وتطوير نموذج عملها، ولا تزال تدعمنا حتى اليوم.

فالقطاع الثقافي والفني تحديدًا يحتاج إلى الدعم والموارد والمنح، لكي لا يضطر هذا النوع من المشاريع الهادفة إلى التحول إلى نموذج تجاري ترفيهي يكون هدفه الأساسي تحقيق الأرباح، مما قد يفقده قيمته.

قد يكون هناك نموذج يقع في المنتصف بين الثقافة والعمل التجاري، لكن تحقيقه ليس سهلًا، وغالبًا ما يواجه صعوبات كبيرة في الاستمرار.

لا يمكن أن يُقاس الفن الملتزم بمنطق الربح والخسارة. هناك قيمة اجتماعية ومعرفية وثقافية يصعب اختزالها في العائد المادي فقط، ولذلك تحتاج المشاريع الثقافية المستقلة إلى أشكال مختلفة من الدعم كي تتمكن من الاستمرار.

هل تحتاج طرابلس تحديدًا إلى المزيد من المساحات الثقافية والفنية؟

في الواقع، كل مدينة تحتاج إلى مساحات فنية، تسمح للفنانين بإنتاج أعمال وأمكنة تتيح للكُتّاب حرية التعبير، لأن ذلك يسهم في بناء حياة عامة أكثر حيوية. وطرابلس تحتاج إلى ذلك أكثر من غيرها. لأنه وعلى الرغم من وجود مساحات عامة عديدة، فهي ليست دائمًا متاحة للناس، ولا تفتح لهم أبوابها بشكل كافٍ. بعضها يغلق أبوابه مبكرًا، والبعض الآخر لا يمكن الوصول إليه بسهولة، أو يفرض معايير معينة، وبالتالي لا تتحقق فيها فكرة الإتاحة العامة.

نحن بحاجة إلى أن تكون الحياة العامة في طرابلس مختلفة قليلًا، وألا تقتصر على الأكل والسهرة واجتماعات "الأرجيلة". وأوضح بأنني لست في صدد انتقاد خيارات الناس، لكنني أعتقد أنه من المهم أن يكون هناك طرح آخر أيضًا، هو الطرح الثقافي والفني.

نادين علي ديب مع مدير العمليات والمالية رائد حلوة من فريق عمل مرسح



ماذا يستطيع الفن أن يضيف إلى المجتمع؟

أعتقد أن الفن يساعد المجتمعات على استشراف أفاق مختلفين. إنه يمنحنا مساحة للتححر من جهة، وللتربط من جهة ثانية. في المسرح والموسيقى والفنون عمومًا شيء من السحر يجعل الناس أكثر لطفًا، ويجعل العالم أكثر ليونة.

وأنا لا أتحدث هنا عن الترفيه فقط، بل عن فنون رافقت البشرية منذ بداياتها. فمنذ أن بدأت المجتمعات البشرية بالتشكل والتطور، كانت الموسيقى والمسرح والفنون جزءًا أساسيًا من حياتها ومن الطريقة التي تطورت بها.



معرض للصور في مرسح

كيف تختارون البرامج والفعاليات التي تقدمونها؟

نشغل بطريقة Curatorial، ونحاول دائمًا تقديم أعمال فنية هادفة ومُتنوعة، بطبيعتها المختلفة، ومُتعددة التخصصات. أحيانًا نعمل في الفنون البصرية، وأحيانًا في فنون الأداء، بشكلها المعاصر.

نقدّم الفن بأشكاله المختلفة: السينما، والمسرح، والموسيقى، والأدب وغيرها، بحسب المتاح وما يمكن أن يقدمه.

وغالبًا ما ننتقل من السياق العام والجو الذي نعيش فيه، والأسئلة التي تطرح نفسها في تلك اللحظة، ثم نسأل: ماذا يمكننا أن نقدم في هذا الوقت؟

تؤدّي هذه المساحات دورًا مهمًّا في أوقات الأزمات، من خلال تقديم مقاربات فنية تحاكي الواقع وتساّله، وتفتح المجال أمام طرح حلول وتصورات مختلفة. والأهم أنها تتيح لنا التفكير في إمكانيات أخرى، والخروج من أسر الواقع القائم.

وأعتقد أن أهمية هذه المساحات تتضاعف كلما ضاق الأفق، ولا سيما حين تكون الدولة غائبة أو عاجزة عن توفير بيئة تتيح للناس التواصل والتفكير واللقاء. ففي مثل هذه الظروف، نحتاج إلى أماكن آمنة يستطيع الناس أن يجتمعوا فيها لتبادل الأفكار، وأن يبحثوا معًا عن سبل ومخارج للأزمات التي يعيشونها.

لا أحبد أن تتحول هذه المساحات إلى أماكن مغلقة أو معزولة عن المجتمع، لكن هذا جزء من واقعنا اليوم. لذلك، أرى أن أهم ما يمكن أن تقدمه في

مرسح



أوقات الأزمات هو الحفاظ على إمكان اللقاء والتفكير، وفتح آفاق جديدة، والإبقاء على مساحة لاحتفال آخر، حتى عندما يبدو الأفق مغلقًا تمامًا.

ماذا يقدم برنامج الإقامة الفنية الذي تعملون عليه؟

عرض مسرحي في مسرح



يسعى هذا البرنامج إلى تنشئة حركة فنية مستقلة في الشمال. ويتيح للفنانين فرصة الاستفادة من استوديو للعمل، وليس للإقامة أو المبيت طبعًا، ويعملون تحت إشراف فنانين مرشدين لديهم خبرة متخصصة في مجالاتهم ويساعدونهم على تطوير أعمالهم.

يقدم الفنانون مشاريع تقوم على أفكار يريدون تطويرها والعمل عليها، ثم تنظر لجنة مختصة في هذه المشاريع وتختار الأعمال التي ستدخل البرنامج. تكون المشاريع عادة مكتملة من ناحية الفكرة، لكنها تحتاج إلى التجريب والتطوير حتى تتحول إلى أعمال فنية مكتملة أو إلى عروض تجريبية أولية. وبذلك نعمل من خلال هذا البرنامج على تنشيط الحركة الفنية المستقلة في شمال لبنان. فنختار فنانين في مجالات فنون الأداء والفنون البصرية، ونوفر لهم إمكانية العمل والحصول على منح إنتاج.

وماذا حقق البرنامج حتى الآن؟

في السنة الأولى، اخترنا ثمانية فنانين، وأصدرنا مجلة أو نشرة فنية تضمنت إحدى المشاركات في الدورة الأولى لـ "الخط والخيال لغتنا" مع ثراء قبطان ضمن برنامج "معارف بديلة" في مسرح



مواد بصرية وسردية متنوعة، كما أنتجنا أربعة أو خمسة أعمال فنية بصرية.

أما هذه السنة، وبسبب اختلاف الموارد، اخترنا ثلاثة فنانين فقط. لدينا عمelan في مجال فنون الأداء وعمل في مجال الفنون البصرية، إضافة إلى عمليين آخرين سنعمل عليهما لاحقًا.

أي أنواع الفنون يشهد إقبالاً أكبر من الجمهور؟

الموسيقى تحظى باهتمام كبير، ولا سيما الموسيقى التي تميل إلى الطرب وتكون سهلة التلقي، أي ليست تجريبية بالضرورة. ولذلك، نحاول أن نوسّع نطاقها. أما السينما فتلقى إقبالاً بدرجة أقل، وكذلك الأنشطة الأخرى.

هل يتمتع "مسرح" الآن باكتفاء ذاتي؟

بالطبع لا غمك اكتفاء ذاتيًا من الناحية المادية. فإذا أردنا أن نحقق ذلك علينا التوجه نحو النموذج التجاري، الذي يقوم مثلاً على الموسيقى التجارية والمطاعم والمقاهي و"الأرجيلة".

لذلك، يمكن القول إن لدينا نوعاً من الاكتفاء الجزئي فقط. نحن نؤجر مساحة الاجتماعات، وأحياناً نحقق بعض الإيرادات من بطاقات الدخول، لكن الفنانين لا يعتمدون عليها كمصدر أساسي لأجورهم؛ فنسدّد مستحقّاتهم من الهبات التي تصلنا ومن التمويل الذي نحصل عليه، فيما تذهب نسبة من عائدات التذاكر إلى صندوق المؤسسة، على الرغم من أن أسعار التذاكر لدينا منخفضة نسبياً، إذ تبلغ نحو 15 دولارًا.

هل لديكم تعاون مع جهات ومؤسسات مدنية أخرى؟

بالتأكيد، نتعاون مع البلدية، ومع مختلف المؤسسات الثقافية والمدنية. لدينا

الكثير من أشكال التعاون، ونتمنى أن تتوسع أكثر، وأن تصبح هذه المساحة مساحة مدنية وثقافية بالمعنى الأوسع.

هل تشكل خصوصية البيئة الاجتماعية المحافظة في طرابلس عائقاً أمام مساركم؟

طرابلس بيئة محافظة بالتأكيد، فالقرارات المرتبطة بالمدينة لا تزال مرتبطة إلى حد كبير بالعائلات السياسية. ونرى ذلك في توجهات البلدية، وفي طريقة التعاطي مع الشأن العام، وكذلك في كيفية التعامل مع بعض المواضيع.

من ناحية أخرى مثلاً أبناء طرابلس يتجنبون التجول في المدينة بعد الساعة السابعة مساءً، نتيجة الوضع الأمني الذي مرت به المدينة. فعندما ننظّم فعالية في الساعة الثامنة مساءً، يعتبر الكثيرون أن الوقت متأخر للخروج، وفي كثير من الأحيان، يُستخدم العامل الأمني كذريعة للإبقاء على المدينة ضمن هذا الإطار المحافظ، وهذا يشكل بالنسبة إلينا عائقاً كبيراً.

ما تطلعاتك المستقبلية لهذه المؤسسة؟

في نهاية المطاف، نريد أن نكون مؤسسة ثقافية مستقلة في المدينة، وأن نقدم نموذجاً حياً يشعر الناس من خلاله بأن ما نقدمه هو مساحة للإبداع والتلاق، وفرصة للتعامل مع الفنون بوصفها مواد يمكن أن تتفاعل معها من خلال شكلها الفني، أو معرفتها، أو قدرتها على فتح آفاق جديدة.

فنحن نسعى إلى أن نكون جزءاً من دوائر اجتماعية تساعد الحياة العامة في المدينة، وتساهم في توسيع حدودها الثقافية، وفي مراقبة المشهد الثقافي والفني والتفاعل معه.

قاعة العروض المسرحية في مسرح



من إحدى العروض السينمائية في مسرح



مساحة العمل والمكتبة المشتركة



الإنسان في البقاع... بين إجرام العدو وظلم الطائفية

مقالة: لمى الحاج حسن

لم يلتقط اللبنانيون أنفاسهم بعدُ من حرب العام 2024، حتى عاد شبحها مرةً أخرى، ليُنتهي آخرَ ما تبقى لهم من أملٍ في حياةٍ داخلَ هذا البلد. لكن هذه المرة، تعالت أصوات الطائفية بشكلٍ غير مسبوق، لتُذكّرنا بالأصوات التي صدحت في نيسان العام 1975، التي لامست آذانَ كل اللبنانيين دون استثناء.

وكان للمحرّضين دورٌ فاعلٌ في تأجيج نارِ الحقدِ وصُنعِ بؤرةٍ من العنصرية، وذلك لأهدافٍ شخصيةٍ بحتةٍ. فكلُّ فريقي حاولَ اغتنامَ الفرصة ليُمسكَ بالعصب، ويُلَبِسَ طائفتهُ ثوبَ المظلوميةِ على حسابِ طائفةٍ أخرى، طمعاً بكرسيّ سُلطةٍ موعودٍ آخرَ النُفق. لكن أحداً لم يعرف أن هذا النُفق طويل ونهايتهُ حائطٌ مسدودٌ عليه دماءٌ من ارتقى من شعبٍ كان يحلمُ فقط بعيشةٍ كريمةٍ على أرضهِ وبينَ أبناءِ وطنٍ يروّنه إنساناً "لبنانياً"، أولاً وأخيراً.

عادَتِ الحربُ، لكن هذهِ المرة ليست كباقي المرات، ففي البقاع كان قد نزحَ كثيرون في الحربِ الماضيةِ إلى بيروت وجبل لبنان وطرابلس، خوفاً من القصفِ



المبنى قبل قصفه

للقصف. لكن في النهاية قرّرنا أن نخرُجَ وتوجّهنا إلى الفندق، لأننا اعتدنا على عدوّنا، غادرٍ لا يأبه، ولا يسعى سوى لإلحاق الخرابِ والأذى، مُتذرعاً دائماً بوجود أسلحةٍ وإلى ما هنالك من رواياتٍ مزيفةٍ. في الطريق، وجدنا سيارات أبناء البلدة، مصفوفة على جوانب الطرقات الرئيسية، وكلُّ بيتٍ مع عائلته داخلَ السيارة، فلا مكان يلجأون إليه، وحرب العام 2024 لم تترك نقوداً في جيوبهم. لم تنم أعيننا في تلك الليلة، حلّ الصباح ولم يُنقذ العدو بعد تهديدهُ، ولم يقصف أيّ مبنى أو منزل في البقاع. فاتجه أخوان لي ومعهما أمي، لاغتنام الوقت وإحضارِ بعض الملابس والحاجياتِ من المنزل، ثم العودة إلى الفندق. غادر أخواي بعد أن أحضرا ما يلزمهما من بيتنا، لكن أمي، التي كانت تعاني من مرض السرطان، قرّرت البقاء أكثر، أخبرتهما أنّها ستُحضّرُ طبخةً صغيرةً لنا ثم ستُحَقِّقُ بهما، لأن طعامَ الفندق لم يستهونا. لم نكن لنقبلَ ببقائها لكنها أصرتَ معتبرةً أنّها مسألة وقتٍ قصير لا أكثر، والعدوُّ لم يقصف القرية طوال الليل، ما يتيح لها متسعاً من الوقت لطبخةٍ. وبينما كان أخواي في طريق العودة، سَمِعَ هديرُ الطائراتِ الحربية، ثم بعد ذلك صوتُ قصفٍ رهيبٍ. فجأةً، بدأت هواتفنا ترنّ، اتصالاتٌ ومكالماتٌ ورسائل صوتية متتالية، حالنا حال كل من لديه منزل في هذا المبنى، شعرْتُ بانقباضةٍ في صدري، شعورٌ لم يكن ليُخالجني قبلَ قُط. كانت الاتصالاتُ من جميع الأقارب والمعارف، لكن هاتف واحد لم يرن، هاتف أمي، التي كانت وحدها داخل المبنى، كان خارج الخدمة. بعد وقت قصير، أتى خبرُ استشهادها، استشهاد "لورونس"، الأم الحنونة المضحية، وجارة الرضا، المرأة التي كان الجميع يعرفها بطيبة قلبها، الإنسانية التي حاربت مرضها بشجاعةٍ وبقيت روحها رغم الألمِ مرحلةً. ربما تلك

المبنى بعد قصفه



اللحظة، كانت كفيفةً بأن يخفّت فيها صوتُ قلبي للأبد".

هذه قصةٌ من آلاف القصص التي ألقتِ الحزنَ في القلوب، وبين البيوت والشوارع في البقاع. قصةٌ من آلاف القصص عن أشخاص قضاو وهم يحاولون صنعَ القليلِ من الحُب لمن حولهم في هذا البلد. قصةٌ من آلاف القصص لمن قرّرَ لهم أن تنتهي حياتهم دون أن يقترفوا ذنباً واحداً. أرباء في أماكن الخذلان والواقع المرير، بين عدوٍّ غاشمٍ يتربّص لهم، ورائحة الطائفية التي تنبعثُ من بعض من يُسمَوْنَ أنفسهم لبنانيين ويتغنون بوطنيةٍ ملغومة. ماذا لو أن "لورونس" خرجت مع عائلتها إلى ذلك المكان الذي أوت إليه في الحرب السابقة، حيث كان باستطاعتها تحضيرُ طبخةٍ أولادها دون أن يكلفها ذلك روحها؟ ماذا لو أنها الآن بين أولادها تمارسُ حقها في الحياة دون أن يُسلَبَ منها بلا أيّ ذنب؟ لكن "ماذا لو؟" لن تُعيدَ لورونس، ولن تغفرَ خطيئةً من كان السببُ بكُلِّ ما حدث.

"ماذا لو؟" لن تعيدَ آلاف اللبنانيين، ولن تُسكّتِ الألم الذي لا يزال حتى اليوم يصرُخُ في قلوبِ الفاقدين، ولن تُزيحَ شبح الموت الذي خيمَ في سماء لبنان.

منذُ وقف إطلاقِ النارِ الهش، وأصواتُ الطائفية والعنصرية تتعالى أكثرَ فأكثر. يُطرَدُ العاملون من أماكن عملهم بسبب مذهبهم، وتُطرَدُ عائلةٌ من مكانِ نزوحها خوفاً من استهدافه. يعودُ أشخاصٌ إلى قراهم رغمَ خطورة الوضع، غيرَ أبيهن، ليحافظوا فقط على ما تبقى لهم من كرامةٍ وماء الوجه. كيف يحدثُ كل ذلك في وطنِ الإنسان؟ في المكان الذي وُلد فيه، وتربّى فيه، وعاش في حناياه؟ كيف حصلَ كل ذلك في المكان الذي أحبّ؟

الإبادة الحضريّة في جنوب لبنان: استهداف المكان واغتيال الذاكرة الجمعيّة

مقالة: أديب محفوظ

تتجاوز المشاهد القادمة من القرى الحدوديّة في جنوب لبنان حدود الدمار العسكريّ التقليديّ، لتكشف عن نمط عنيف يستهدف اجتثاث الوجود البشريّ من جذوره. إنّ ما تقوم به آلة الحرب الإسرائيليّة اليوم، عبر سياسة المحو الشامل للتجمّعات السكنيّة، هو تجسيد صارخ لمفهوم "الإبادة الحضريّة". هذا المفهوم لا يقف عند حدود هدم الجدران أو تعطيل البنية التحتية، بل يمتدّ ليصبح عملية ممنهجة لاغتيال المكان بوصفه حاملاً للذاكرة الجمعيّة، وشاهداً حياً على تاريخ طويل من الانتماء. فالحجر في هذه الحواضر ليس مجرد مادةً بنائيّة، بل هو النصّ الثقافيّ الذي دوّن فيه السكّان الأصليون حكايات صمودهم وحياتهم اليوميّة، ومن هنا تنطلق رغبة الاحتلال في تحويل هذه الحيويّة إلى عدم جغرافيّ.

تستند هذه الممارسات التدميريّة إلى مرتكزات أيديولوجيّة عميقة ترى في الجغرافيا مجالاً حيويّاً يجب تطهيره من الآخر. ويتجلّى هذا السلوك في توظيف الحجج الأمنيّة وسرديّات "المناطق العازلة" كغطاء تقنيّ لتبرير مسح بلدات كاملة عن الخارطة. لكنّ القراءة العميقة للواقع تُظهر أنّ الغاية الحقيقيّة هي قطع الطريق أمام أيّ إمكانية للاستقرار البشريّ المستقبليّ. يترافق هذا الطمع التوسّعيّ مع جنوح راديكاليّ يستدعي مفاهيم غيبية مُسيّسة لنزع الإنسانيّة عن السكّان الأصليين، حيث يُصبح هدم المنازل، ودور العبادة من مساجد وكنائس، فعلاً تقديسيّاً في فكر المحتل، يهدف إلى اقتلاع الهويّة الروحيّة للمنطقة واستبدالها برواية إقصائيّة تُفرض بقوة النار.

من الناحية القانونيّة، فإنّ عمليّات التجريف الشاملة التي تعرّضت لها بلدات حدوديّة مثل بنت جبيل، وعيترون، وعيتا الشعب، ومارون الراس، وميس الجبل، وعديسة، وغيرها، تُشكّل انتهاكاً صارخاً لقواعد القانون الدوليّ الإنسانيّ. ووفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة والبروتوكول الإضافي الأول لعام 1977، يُعدّ استهداف الأعيان المدنيّة التي لا تقدّم ميزة عسكريّة مباشرة جريمة حرب موصوفة. إنّ سحق نسيج عمرايّ كامل يتجاوز مفهوم "الضرورة العسكريّة" ليدخل في سياق العقاب الجماعيّ والتدمير غير المتناسب. كما أنّ هذا التدمير لا يقتصر على البناء، بل يمتدّ ليشمل مصادر عيش السكّان، مثل بساتين الزيتون ومرافق المياه، وهو ما تحظره المادة 54 من البروتوكول نفسه، التي تمنع إهلاك المواد الضروريّة لبقاء المدنيّين، بهدف تحويل النزوح المؤقت إلى تهجير قسريّ دائم. علاوة على ذلك، فإنّ هدم المعالم التاريخيّة يُمثّل اعتداءً مباشراً على التراث الثقافيّ المحميّ بموجب اتفاقية لاهاي لعام 1954، في حملة منمّطة لقطع الصلة الوجدانيّة بين الإنسان وأرضه.

تتعمّق المأساة عند الانتقال من البعد القانونيّ إلى البعد الاجتماعيّ والأنطولوجيّ؛ فالمكان في ثقافة أهل الجنوب ليس جغرافياً صمّاء، بل هو خزان عاطفة والأرشف الحيّ للعائلة. حينما تُسوّى الأحياء بالأرض، لا يفقد

المرء مسكناً فحسب، بل يتعرّض لصدمة "اليتيم المكانيّ". إنّ خلق هذا الفراغ الموحش هو سلاح نفسيّ يُراد منه تحويل السكّان إلى كائنات معلّقة بلا أصول ماديّة تُثبت عراقتهم. هذا المحو الممنهج يسعى إلى جعل فكرة العودة نفسها مستحيلة، ليس بسبب غياب السقف، وإنّما بسبب اغتيال الروح التي كانت تجعل من الحقل ذاكرة ومن الحجر وطناً.

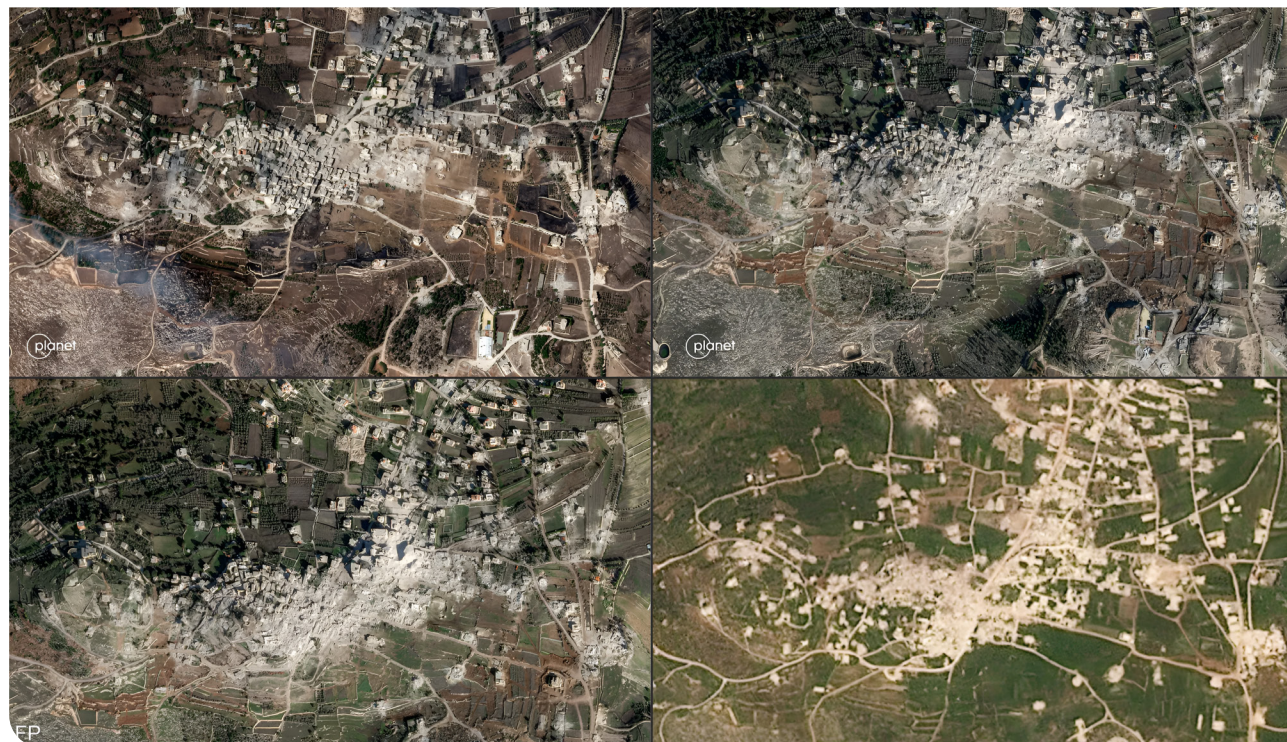
على المستوى الوطنيّ الشامل، تتمدّد آثار هذه الإبادة الحضريّة لتُحدث تصدّعات بنيويّة في الداخل اللبنانيّ. فموجات النزوح القسريّ الكبيرة تضع المجتمع أمام تحدٍّ اجتماعيّ غير مسبوق، حيث يعيش النازح مأساة مزدوجة بين فقدان بيته ومرارة العيش في ظروف قاسية. هذا الواقع يُشكّل ضغطاً هائلاً على الموارد المحدودة للدولة، ممّا قد يُسهم في نكء الحساسيات الاجتماعيّة في بيئة سياسيّة مأزومة أصلاً. ومن الناحية الاقتصاديّة، فإنّ استهداف المناطق الزراعيّة بالفوسفور الأبيض وتحويلها إلى أراضٍ ميتة يُعدّ ضربة قاضية للأمن الغذائيّ اللبنانيّ، وإعداداً للاقتصاد الريفيّ الذي يعتمد عليه آلاف المواطنين، ممّا يحوّل القدرة الإنتاجيّة إلى حالة من العجز الطويل الأمد.



تضع هذه التطوّرات الدولة اللبنانيّة أمام مأزق سياديّ كبير، حيث يحاول الاحتلال فرض أمر واقع جديد بقوة السلاح. وهذا يتطلب بناء رؤية وطنيّة متماسكة تتجاوز الانقسامات الداخليّة، وترى في إعادة الإعمار وتثبيت المواطنين في أرضهم فعل مقاومة سياديّة حقيقيّة.

رغم قسوة هذه الحرب التدميريّة، إلّا أنّ التاريخ يُثبت أنّ الذاكرة الجمعيّة للشعوب عصيّة على التجريف. إنّ الحواضر التي شهدت غزوات متعاقبة عبر

العصور تملك قدرة طبيعيّة على النهوض من الركام. وإذا كانت المسؤولية الدوليّة تقتضي اليوم توثيق هذه الجرائم بوصفها "إبادة حضريّة" تستوجب المحاسبة الجنائيّة، فإنّ المسؤولية الوطنيّة تتمثّل في التمسك بحق الوجود وحماية الهويّة الثقافيّة للمكان. فالأوطان لا تموت بسقوط جدرانها، بل عندما تنكسر إرادة سكّانها في إعادة الحياة إلى تلك الجدران، والجنوب اليوم، بكلّ جراحه، يُؤكّد أنّ الروح التي تسكن الأرض تظلّ دائماً أقوى من الآلة التي تحاول محو أثرها.



شكرالله كرم ... والحب الخارج عن المألوف

مقالة: باسل عبدالله

القلب الكبير، الشجاعة، الإرادة والأمل، ... صفاتٌ حملها شابٌ يافعٌ وصلَ من القرية إلى المدينة، ليُكمِلَ دراسته، ويَتخرّجَ، في العام 1933، طبيبًا من الجامعة الأميركية في بيروت.

وما أدراكم ما قد تعنيه بيروت لشابٍ طموح في مُقبل العُمُر؟ ... قد تكون سلّة المُغريات، والفرصة المناسبة لنسج العلاقات، ولتحقيق الأمنيات والنجاحات الماديّة والمعنوية...

لكنّ المُثير في قصة طبيبينا الشاب - العاطفي والمُلتزم - أنّ طموحه أخذه في اتجاهٍ مُغاير، ... أخذه إلى حيث يرتاح القلب وتتنفّسُ الروح، ... هناك، في قريته الجنوبية "الخيّام"، البعيدة عن بيروت.

... وإلى هناك،

... بقيت عيناه شاخصتين طوال فترة الدراسة، ويوم التخرج!



نبحثُ دائماً في هذا العالم عَمَن يَبُتُّ فينا الأمل ويُرشدنا إلى درب المحبة... وهذا ما قدّمهُ لنا شكرالله كرم حين حمل أدواته الطبيّة، وما في جعبته من همّة وحب وحسٍّ إنسانيّ، وتوجّه عائداً إلى بلده، ليُمارس هناك رسالته الإنسانيّة، من خلال مهنته، بالطريقة التي أحبها وطمح إليها.

داوى كرم آلام الناس، وضَمَدَ وبلَسَمَ الجراح، في زمنٍ كانت الطبابة فيه غير مُتوفرة في القرى والبلدات البعيدة عن بيروت، وأحوال الناس المادية صعبة جدًّا، والفقر مُنتشر، والتعليم مُقتصر على قلة من طبقات المجتمع.

واجه الفقر والجهل في زمن الانتداب، وبعده في زمن العدوان الإسرائيلي على لبنان، فوقف إلى جانب المساكين، مُحوّلاً بيته إلى مُستوصفٍ يُعالج فيه المرضى في عقودٍ صعيّةٍ من تاريخ الوطن عامة، والجنوب خاصة. كان يحمل أدويته على حصان، ويتجول في سهل الخيام وفي القرى المحيطة ببلده، مُقدِّماً العلاج لمن هُم بحاجة من المُزارعين والفلاحين. فما كان من أهل الخيام إلا أن أطلقوا عليه لقب "أب الفقراء".

سَخَّرَ طبيبُنا إمكانياته لخدمة الناس، جميع الناس، دون أي تمييز بينهم،

فبتّ بسلوكه هذا فكراً ووَعْيًا جديداً، بأبعاد لا طائفة وعلمانيّة، شذ بها عن السائد، في وطنٍ أخضعته الطائفية السياسيّة وفرّقت بين أبنائه!

كانت مواقفه، أيضاً، سبباً في اعتقاله من قبل سلطة الأمر الواقع آنذاك. لكن أهل بلده، وقفوا إلى جانبه، مُبادِلين إياه المعروف والحب. ولم يَستكينوا حتى تحقّق مُرادهم بالإفراج عنه.

تجلى تأثير فكر شكرالله كرم الإنساني واللاطايفي ومواقفه المُتسامحة، بشكل أوضح ومُباشر في الناس، حين خاض غمار انتخابات بلدية الخيام في العام 1957، حيث فجّر فوزه برئاسة البلدية مفاجأةً مُدوِّيةً لمعركةٍ خاضها بوجه رموز السلطة والإقطاع حينها، الأمر الذي لم يكن مألوفًا لرجلٍ صُنّف على الهوية من الأقلّيّة المسيحيّة في بلده. فتصدّر نجاحه أخبار الصحف، حيث عنوتت جريدة "البيرق" يومها أنّ أهل الخيام انتفضوا على الطائفية في بلدتهم.

في أواخر الستينات ومطلع السبعينيات، تعرضت بلدات حدوديّة عديدة في الجنوب، ومنها الخيام، لانتهاكات مُتكرّرة من قبل الجيش الإسرائيلي. وشهدت ساحاتها مُواجهات شرسة، كَرًّا وفَرًّا، بين المقاومين والفدائيين الفلسطينيين واللبنانيين من جهة، والآلة العسكرية الصهيونية من جهة أخرى. وفي شهر شباط من العام 1977، قام الاحتلال بقصفٍ عشوائي لبلدة الخيام، استشهد جرّاءه عدد كبير من أهلها، ولجّح الدمار العديد من المنازل فيها، فما كان من كثيرين من أهل الخيام إلا أن نَزحوا خارج منطقة التوتر الأمني هربًا من القصف. لكن شكرالله كرم، الطبيب المُلتزم، أبقى مُغادرة بلده، رغم رحيل أسرته إلى بيروت، وأصرَّ على البقاء والصمود مع من تبقى من سكان، مُقاومًا على طريقته لهذا العدوان، ... ومُواجهًا قدره!

اغتيال الطبيب شكرالله كرم يوم الخميس، في 17 شباط 1977، عن عمر ناهز الثلاثة والستين عامًا.

في صبيحة ذلك اليوم، وقبل اغتياله بساعات، بعثَ كرم رسالته الأخيرة إلى عائلته، كاتبًا فيها:

"أحبابي وأعلى الغوالي، تسألون أَسعيد أنا ببقائي في الخيام، السعادة، آه من السعادة، شُبَّحَ كلما اقتربت منه نأى! أهى قناعة فأين الطموح؟ أهى استرخاء وعدم اكتراث، وما نصنع بالعواطف والمشاعر؟ أهى طمأنينة، وكيف؟ كيف أطمئن وحولي آلاف البائسين إذا تركتهم فمن يقرأ ميزان الحرارة ومن يسمع نبضات القلب؟

لم يبق عندي أكثر من ذلك أعطيهم، أفصح لي أن أمنعه؟

وتقولون ما زال في البيت من هم بحاجة إلي! لعمرى عهدتهم رجالاً، بهم أقوى، أتحدى المستحيل والشباب ملء بردي. أفأتزك الخيام تحترق والجنوب كئيب؟ ... علني أعيد إليه بعض فرحه... ليت الفرح يُزويج حول الوطن الصغير فيدخل من الأبواب ويعصف من النوافذ ويخترق الشقوق. وإن تفرّقت العائلة الصغيرة فستجتمع، تستظلّها خيمة الحب.

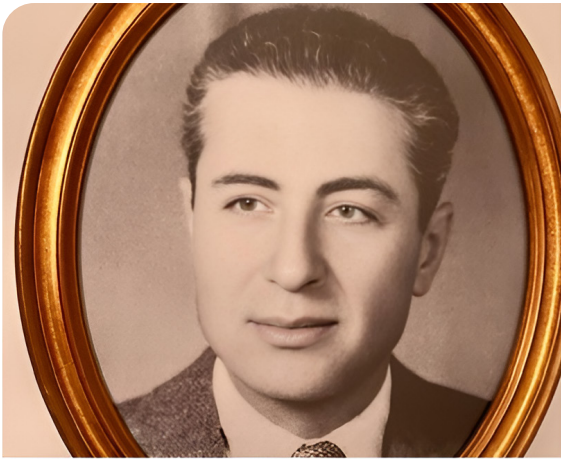
الأمر في المنطقة تتطور بسرعة وإلى الأسوأ. يفتعلون الحوادث لتخريب سلام مُتواضع حرصنا عليه. رائحة البارود تعبق في الأجواء. أحسُّ بأننا قادمون على مجزرة خُطط لها. مسكينٌ إنسان هذي الحدود الجنوبية، كم يتحمّل من شقاء؟ أسيبقى من عبّر الحدود مُصرِّين على إبادتنا؟

سيطلُع فجرٌ وقد ارتاحت الأرض من مُغتصبيها وأشرقت على وطننا شمس السلام.

لا تُفكروا بي مُطلقًا وهذا يُريحني. أقبّلُكم فردًا فردًا... ولكم مني عاطر السلام وأطيب الأمانى وكل حبي.

من والد هو هكذا فهل تقبلونه؟".





سلام وتحية إلى روح شكرالله كرم، الطبيب المناضل والشجاع، المُفعم بالعاطفة والإرادة الصادقة والرغبة بالعطاء دون مقابل... صاحب الحب الخارج عن المألوف...

سلامٌ إلى "أب الفقراء" الذي حمل في فكره وقلبه قيم التسامح الإنساني والعلمانيّة، فكان قدوةً يُحتذى بها في بلدته وبلاده، هو الذي غمر الفقراء والمساكين دوماً بحُبٍّ عميق، ... حبٍ ظلّ، طوال سنوات حياته، يتدفّق وينساب، ليُعرّف لحنًا سَرمديًّا في قلوب جميع مَنْ عرّفه وَمَنْ طالع سيرته!



للمشاركة في العدد القادم من تواصل مدني info@secularist.org

العنوان بيروت بدارو - هاتف وفاكس: 03587346

صفحة مجلة تواصل مدني facebook.com/tawasolmadani

مجموعة مجلة تواصل مدني: facebook.com/groups/tawasolmadani

facebook.com/tayarmadani | twitter.com/CivilSocietyMov

موقع تيار المجتمع المدني: secularist.org



مجلة صادرة عن:

تيار
المجتمع
المدني

Civil Society Movement
Courant de la Société Civile
الموقع الإلكتروني: www.secularist.org

**Friedrich
Ebert** 
Stiftung

تشكر أسرة تحرير "تواصل مدني" مؤسسة فريدريش إيبيرت على دعمها في إصدار هذا العدد.

This document has been produced with the assistance of Friedrich-Ebert-Stiftung.
The views expressed herein are the author's and can therefore in no way be taken to reflect the official opinion of Friedrich-Ebert-Stiftung